وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# أثر الحراك الشعبي الاقليمي على مستقبل التجربة التكاملية المغاربية

## - منذ 2010 الى اليوم -

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الليسانس LMD

تخصص : علاقات دولية

اعداد الطالبين :

✓ محمود نتاري

✓ لطفي باجوية

اشراف الأستاذ :

- علي بوحامد

الموسم الجامعي : 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

الى الوالدين الفاضلين ، حبا وتكريما لهما

الى الزوجة الكريمة ، تقديرا لسنوات المؤازرة والعون

الى ابنائي وبنائي ، قرة عيني

الى كل الأساتذة ، تقديرا واجلالا

الى كل من يعيش للعلم ويناضل لرفع رايته

اليكم جميعا ، نهدي هذا الجهد المتواضع

محمود / لطفي

# شكر وعرفان

بداية الشكر لله عز وجل على منّه وتوفيقه الإتمام هذا العمل والطامه إيانا الصبر

لمواصلة المشوار طيلة هذه السنوات...

ثانيا الشكر .. كل الشكر للأستاذ الفاضل **علي بوحامد** على تفضله بقبول

الاشراف ، وعلى كل توجيهاته ونصائحه...

الشكر موصول أيضا الى جميع الأساتذة الأكارم في قسم العلوم السياسية بجامعة

قاصدي مرباح ورفقة على نضالهم في سبيل رفعة العلم وأهله...

الشكر أيضا الى جميع الزملاء والزميلات في دفعة العلاقات الدولية على روح

المثابرة والاجتهاد والسعي للتفريق الأفضل...

الشكر موصول لكل زميل أو زميلة في العمل صالح ولو بكلمة لرفع معنوياتنا في سبيل

تحصيل العلم وتكملة المشوار...

# *** فهرس المحتويات ***


| | |
|---|---|
| إهـداء ..... | / |
| شكر وعرفان..... | / |
| فهرس المحتويات ..... | 03 |
| مقدمة ..... | أ – هـ |
| مدخل : الاطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الحراك الشعبي ..... | 20-13 |
| الفصل الأول : كرونولوجيا اتحاد المغرب العربي ( ما قبل الحراك )..... | 32 -21 |
| المبحث الأول : لمحة تاريخية حول نشأة اتحاد المغرب العربي ..... | 22 |
| المطلب الأول : بوادر نشأة اتحاد المغرب العربي..... | 22 |
| المطلب الثاني: العلاقات البينية لدول المغرب العربي قبل الحراك ..... | 26 |
| المبحث الثاني : مقومات ومعوقات التجربة التكاملية المغاربية ..... | 28 |
| المطلب الأول : مقومات التجربة التكاملية المغاربية ..... | 28 |
| المطلب الثاني : معوقات التجربة التكاملية المغاربية..... | 30 |
| خاتمة الفصل الأول ..... | 30 |
| الفصل الثاني : التحولات السياسية لدول المغرب العربي في ظل الحراك الشعبي الإقليمي..... | 51-33 |
| المبحث الأول : أسباب وظروف الحراك الشعبي وتزامنه..... | 34 |
| المطلب الأول : أسباب الانتفاضات الشعبية لدول الشمال الافريقي..... | 34 |
| المطلب الثاني : سيرورة الانتفاضات وبوادر التغيير السياسي..... | 38 |
| المبحث الثاني : تأثير الحراك الشعبي على قلب موازين الأنظمة السياسية..... | 42 |
| المطلب الأول : التوجهات الجديدة لمختلف الأنظمة السياسية بالمنطقة ..... | 42 |
| المطلب الثاني بروز تيار الاسلام السياسي..... ..... | 46 |
| المبحث الثالث : التحديات المفروضة على التجربة التكاملية المغاربية بعد الحراك..... | 48 |
| المطلب الأول : تأثير الحراك على علاقات التضامن بين شعوب المنطقة..... | 48 |
| المطلب الثاني : علاقات دول المغرب في ظل الضغوط الدولية..... | 50 |
| خاتمة الفصل الثاني ..... | 51 |
| الفصل الثالث : سيناريوهات مستقبل التجربة التكاملية المغاربية..... | 59-52 |
| المبحث الأول : تعميق الإرادة السياسية بأهمية تطوير التكامل ..... ..... | 53 |
| المبحث الثاني : تراجع قناعات صناع القرار بضرورة التكامل ..... | 55 |
| المبحث الثالث : تنامي مفهوم الحس الامني الانعزالي بالمنطقة ..... ..... | 57 |
| خاتمة الفصل الثالث ..... | 59 |
| الخاتـمـــة ..... | 61 |
| الملاحق..... | 66- 62 |
| المراجع ..... | 69 -67 |

# مقدمـــــة

إن الوقوف على مختلف عمليات المد والجزر في تجربة التكامل المغاربي وما تجابهه من مخاض عسير عبر العديد من السنوات السابقة ، ناهيك عن مختلف التأثيرات الداخلية والخارجية سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ... أو غيرها ، جعلتنا نقف عند محاولة قراءة الأحداث والتقلبات التي شهدتها المنطقة بداية هذه العشرية ومدى تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المستقبل المرهون للتجربة التكاملية المغاربية ..

فبين ملل **الدكتور مصطفى صايج** حيث يقول : ".. أصبحت لا أميل كثيرا لمتابعة المواضيع المملة من حيث طبيعتها وحيويتها، فالمغرب العربي مثل الجامعة العربية، يمكنك أن تكرر ما قرأته أو تنسخ ما كتبته قبل عشرين أو أربعين سنة لتعيد اجتراره من جديد، ....."[1]

وبين يأس **الأستاذ حدار جمال** حيث يقول : " .. ان دول المغرب العربي بتشكيلها لمنظمة اتحاد المغرب العربي (A.M.U) في 1989 وبعد 20 سنة من الوجود لا زال حسب العديد من الدارسين في ميدان التكامل الدولي عبارة عن هيكل بدون روح ما يجعل الاتحاد (A.M.U) الحلقة الأضعف في مسار قيام التكاملات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ...." [2]

لهذا وذاك وانطلاقا من عديد المقاربات والمداخل النظرية لدراسة الظاهرة التكاملية لاتحاد المغرب العربي حاولنا استنطاق الواقع واستقراء الأحداث للوقوف على مختلف مقومات ودوافع الوحدة المغاربية من جهة ، ومعوقات هذه الوحدة والعراقيل التي تتراكم دونها ، وكذا تفحص مختلف المؤثرات الداخلية والخارجية والضغوط الدولية المرتبطة بالموضوع ، في قراءة تفاؤلية موضوعية لمستقبل التجربة ..

## الاشكالية البحثية :

التجربة التكاملية المغاربية بكل ما يحيط بها من حيثيات سياسية ، اقتصادية واجتماعية .. وغيرها ، ومع مرورها بالعديد من المراحل والمنعرجات بين التأجيل المحموم تارة والدفع المسموم تارة أخرى جعلها تجربة تستحق تحليل بوادرها وأهدافها وتمحيص أدواتها ووسائلها وتفكيك قيودها وصلاتها ..

---

1- مصطفى صايج . **اتحاد المغرب العربي .. وماذا بعد؟** البلاد أون لاين يوم 2013/03/15 على الساعة 10.25 على الرابط : http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=16305

2- جمال حدار .**تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي**. موقع سياسة يوم 2013/03/15 على الساعة 13.05 على الرابط: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3013.html

وانطلاقا من الرغبة الأكيدة في كشف أغوار التجربة ، طرحنا التساؤل التالي في محاولة لمحورة اشكالية هذه الدراسة كان كالتالي :

- **ما هي آثار الحراك الشعبي والتحولات السياسية التي يشهدها الاقليم على مستقبل التجربة التكاملية المغاربية ؟**

وفي هذا السياق كان لابد من الاجابة عن الاسئلة الفرعية التالية أيضا :

- هل المقومات التي يتربع عليها المغرب العربي كافية لقيام وحدته ؟
- هل أثرت مباشرة تلك الانتفاضات والتحولات في بث الروح السياسية لقيام التكامل ؟
- هل من ضغوط خارجية مؤثرة بوضوح على آراء صانعي القرار في المنطقة المغاربية تجاه موضوع التكامل ؟

## حدود الاشكالية :

**المجال المكاني:** لقد تم طبعا الاستناد في ضبط الحدود المكانية للدراسة وفقا للدول الواقعة في منطقة المغرب العربي أساسا وهي : **الجزائر ، تونس ، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا ، الصحراء الغربية** .. كما تم الوقوف في جزئيات هامة نظرا لمقتضيات الدراسة على: **مصر**..

**المجال الزماني :** حقيقة وبالنظر لميلاد فكرة تأسيس المغرب العربي سنة 1989 فان المرجعية الزمنية تعود الى هذا التاريخ خاصة عند تناول الجذور التاريخية لنشأة الاتحاد المغاربي ، الا أن تركيزنا الفعلي وفقا لما ورد في عنوان الدراسة جاء أساسا على الفترة الزمنية الأخيرة التي شهدت انتفاضات على مستوى دول الشمال الافريقي وعلاقتها الفعلية بالموضوع وذلك ابتداء من عام 2010 الى يومنا هذا ..

**فرضيات الدراسة** : وفي ذات السياق وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع حاولنا صياغة الفرضيات التالية :

**أولا /** لدول المغرب العربي مؤهلات عدة وامكانيات عديدة تؤهلها لبناء اتحاد قوي ومتكامل في المنطقة

**ثانيا /** عزز الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة فرص التكامل في ظل التحديات المفروضة

**ثالثا/-** كلما زاد الوعي والتضامن لدى شعوب المنطقة كلما ساهم ذلك بقوة لدفع قاطرة التكامل ..

## أهداف الدراسة :

**هدف علمي :** ان خوض أغوار التجربة التكاملية المغاربية ، تعزيز لفرص البحث ومواصلة مشواره لضمان تراكمية علمية في المجال ، تساعد في فهم وتحليل الظاهرة التكاملية عموما ، والتجربة المغاربية على وجه التخصيص واثراء الساحة العلمية بمعلومات قد تكون جديدة خاصة بتعلقها بالأحداث الاخيرة وانعكاساتها ..

**هدف تطلعي :** هذه الدراسة من وجهة نظرنا خطوات أولى في طريق المزيد من البحث والتنقيب في هذا المجال على وجه الخصوص وفي مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية بوجه عام ..

## مبررات اختيار الموضوع :

### 1- المبررات الذاتية :

- الرغبة في التعمق في دراسة التجارب التكاملية وعلى وجه التخصيص منطقة نحن جزء منها .
- السعي لإثراء المكتبة الجامعية بالدراسات والمراجع وتيسير العمل بها لزملائنا الطلبة .
- تحليل التجربة التكاملية المغاربية ومعرفة مكامن القوة والضعف ومقارنتها ببعض التجارب الأخرى .

### 2- المبررات الموضوعية ( العلمية):

- معرفة الأهداف الأساسية لقيام الاتحاد المغاربي ومعوقات ذلك
- الوقوف على مختلف الهياكل التي يبنى عليها المغرب العربي
- معرفة أوجه الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة وتأثيره على المسار التكاملي

## أدبيات الدراسة :

لا تعد المعرفة العلمية شيئا نهائيا ،بل هي نسبية ،انتقالية ،حيث تخلق كل مرحلة شروط وظروف الانتقال من معرفة إلى أخرى، فهي تتصف بالتراكمية ،من هذا المنطلق، يسعى الباحث دائما للبحث عن الدراسات السابقة بهدف الاستفادة منها،

**أولا/** : دراسة للدكتور مصطفى صايج بعنوان **" اتحاد المغرب العربي... وماذا بعد؟ "** [1]

حيث أورد أنه حسب دراسة ميدانية قام بها مركز الدراسات والأبحاث الدولية بفرنسا بالتنسيق مع مركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة بالجزائر، اتضح أن 70 بالمائة من الجزائريين المستجوبين غير مرتاحين وغير راضين عن تجربة اتحاد المغرب العربي، وصورة الاتحاد ليست واضحة للكل، و69 بالمائة غير قادرين على ذكر أي إنجاز حققه الاتحاد في مساره التكاملي.

**ثانيا /** دراسة للأستاذ حدار جمال بعنوان **"تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي"**[2]

حيث يقف على أهم التهديدات المشتركة للدول المغاربية ، قائلا : ازدادت خاصة في السنوات الأخيرة وتيرة

---

1- مصطفى صايج ، **المرجع السابق** .
2- جمال حدار ، **المرجع السابق**

ظهور وجدية مجموعة من التهديدات للدول المغاربية ، هذه التهديدات التي تختلف من حيث منشئها وحدَتها إلا أنها تشترك في كونها تستهدف منطقة واحدة بخصائصها الجغرافية ،الاجتماعية ،السياسية ،و الاقتصادية وهي :

**الإرهاب -الجريمة المنظمة - الهجرة غير الشرعية - الكوارث الطبيعية -الجفاف و التصحر**

**ثالثا/** دراسة للأستاذ مسلم بابا عربي بعنوان **" تجارب التكامل الثنائي في المغرب العربي وأثرها على البناء الوحدوي"**[1]

حيث طرح تساؤلات حول حقيقة مسارات العمل التكاملي الثنائي في المغرب العربي، هل جسدت تلك المسارات بديلا عن العمل الجماعي الذي افتقد الفعالية والواقعية ؟

مستخلصا في الأخير أن العمل التكاملي في منطقة المغرب العربي سواء اتخذ الشكل الثنائي أو المتعدد الأطراف، فهو في النهاية لم يقدم نتائج توازي على الأقل حجم الجهد الدبلوماسي والضجيج الإعلامي الذي صاحب كل مراحل تقدمه، ولعل ذلك يشير في الحقيقة إلى ضعف بل وغياب الإرادة السياسية الحقيقية في التقـــــــــــــــــــــــدم بمســـــــــــــــــــــــار التكامـــــــــــــــــــــــل.

**رابعا /** دراسة للدكتور أحمد يوسف أحمد بعنوان **"الحراك العربي والاتحاد المغاربي"**[2]

حيث يقف على حيثيات عديدة في الموضوع ، خاصة العلاقات البينية كقضية الحدود والصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب ، ونفس المشكلة بين ليبيا وتونس بعد الثورة الليبية وكذا بين ليبيا والجزائر بنفس السبب أيضا

ومع ذلك يختم بالقول أن من حقنا أن نتفاءل بمبادرة الرئيس التونسي والاستجابات المغاربية الرسمية لها على أعلى المستويات،

**خامسا/** دراسة للدكتور إدريس لكريني بعنوان **" الثورات العربية ومستقبل المغرب العربي "**[3]

وبعد العرض الذي يقدمه حول المقومات المغاربية ، والأوضاع التي تمر بها دول المنطقة مع الحراك الذي تعرفه أغلب الدول ، يقول :" ومما لا شك فيه أن استمرار الأوضاع راكدة وجامدة على حالها؛ سيكلف شعوب المنطقة هدر مزيد من الفرص والطاقات المتاحة لولوج عالم متحول ومتسارع لا يؤمن إلا بالتكتلات."

---

1-مسلم بابا عربي . **تجارب التكامل الثنائي في المغرب العربي وأثرها على البناء الوحدوي**( ملف اتحاد المغرب العربي) على الرابط

2- أحمد يوسف أحمد .**الحراك العربي والاتحاد المغاربي** .يوم 2013/03/20 على الساعة 18.15 على الرابط :
http://www.alarab.co.uk/algeriatoday/display.asp?fname=\2012\02\02-24\828.htm

3- ادريس لكريني .**الثورات العربية ومستقبل المغرب العربي** . يوم 2013/03/20 على الساعة 18.30 على الرابط :
http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/11/225821.html

## منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وإطاره الزمني الذي يمتاز بشيء من التعقيد إستوجب منا إستعمال المنـــاهج الآتية:

**1-منهج المسح التاريخي:**

لقد جاء اعتماد منهج المسح التاريخي نظرا لكونه مساعدا للحصول على أنواع من المعرفـــة عـــن طريق العودة للماضي بقصد دراسة وتحليل الظاهرة [1]

**المنهج الوصفي التحليلي :**

إستخدام هذا المنهج هو ضرورة يقتضيها الموضوع ،حيثي ساهم فـــي تقـــديم واقـــع الموضـــوع والظروف المحيطة به ، فالمنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة في الدراسة [2] .

**تقسيم الدراسة:** إنّ دراسة الإشكالية التي تم طرحها في هذه الدراسة واختبار الفروض العلمية التي انبثقت عنها ، استدعت منّا اعتماد خطة شملت مقدمة ومدخلا و ثلاث فصول يحتوي كـــل واحـــد منها على ثلاثة مباحث..

- حيث تناولنا في **المدخل** الاطار النظري والمفاهيمي لدراسة ظاهرة الحراك الشعبي
- وخصص **الفصل الأول** لكرونولوجيا اتحاد المغرب العربي ، متناولين فيه لمحة تاريخية حول نشأة اتحاد المغرب العربي لنعرج على مقومات ومعوقات التجربة التكاملية المغاربية ..
- في **الفصل الثاني** تناولنا الحديث بإسهاب عن التحولات السياسية لدول المغرب العربي فـــي ظـــل الحراك الشعبي الاقليمي ، مسلطين الضوء على أسباب وظروف الحراك الشعبي وتزامنـــه ، ثـــم تناولنا تأثير ذلك

الحراك على قلب موازين الأنظمة السياسية خاصة في ظل بروز التيار الإسلامي الى الساحة السياسية ثم حللنا مختلف التحديات المفروضة على التجربة التكاملية المغاربية بعد هذا الحراك.

- أما **الفصل الثالث** فقد تم فيه استشراف المستقبل بوضع السيناريوهات المحتملة لمستقبل التجربـــة التكاملية المغاربية فأما تحقيق وحدة المغرب العربي المأمولة ، أو استمرار الوضع الـــراهن ، أو الانهيار الكلي للتجربة التكاملية المغاربية ...

---

1- عامر مصباح،**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**،الجزائر : المكتبة الجزائرية، بودواو، 2005، ص-115 .

2- عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات ،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص103

# مدخل

## الاطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الحراك الشعبي

## مدخـــل

إن سقوط بعض أنظمة الحكم في العالم أضحت موضوعا مهيمنا يدرس في الجامعات وفي مجال الدراسات العليا ومراكز الدراسات الاستراتيجية وفي اغلب المنتديات والمجالس العامة والخاصة ، إذ أن القراءة الجديدة للمفاهيم المرتبطة بالسياسة الدولية وفقا للتطورات التي تشهدها المنطقة العربية تستدعي مراجعة جملة من المفاهيم مثل: الحراك الشعبي ، الثورة. والتطرق الى دراسة المداخل والنظريات المتعلقة بالحراك الشعبي ..

## أولا / دراسة المفاهيم المتعلقة بالحراك الشعبي

قبل تناول الاختلاف بين مختلف المفاهيم المشابهة ، ربما الأفضل أن ننطلق من المصطلح الذي كان حسب اعتقادنا الأقرب لتناول العدوى الفيروسية التي اجتاحت بعض البلدان العربية وهو **"التحول "**. بالعودة الى القاموس الفرنسي[1] « LE PETIT LAROUSSE » نجد أن الكلمة تعني في الأصل (Métamorphose) وهي من جزأين :Meta وتعني تغيير و morphose ويعنى بها الشكل ويعني التحول: تغيير الشكل من حالة إلى أخرى بطريقة مفاجئة وعنيفة في مرحلة من مراحل التطور.

ولتحديد المفهوم أكثر وتلافيا لتجنب ما ألصق به من ميوعة، لا بد من التمييز بين نوعين من الحراك على مستوى مختلف مجالات البنية المجتمعية كالاقتصادي والسياسي والاجتماعي والمعرفي. **الحراك الأول** يكون حراكا ثوريا يكتسي طابع الشرعية والمشروعية الإنسانية في أشكالها الوجودية والقانونية والحقوقية؛ وهو حراك يتبنى سلم الارتقاء من درجة هوية الوجود الدنيا القريبة من الصفر إلى درجة هوية الوجود العليا؛ وترى مجمل الدراسات والأبحاث أن هذا النوع من الحراك تحكمه قوانين وحدة المتناقضات التي هي قوانين الصراع المتمثلة في البناء والتطور والتقدم حيث الانتقال من أشكال الظلم والاستبداد إلى العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ أما **النوع الثاني من الحراك** الذي كعادته، يعمل على توظيف الجديد، وباستمرار، لدعم وتجذير الماضي وكل أشكال الرجعية محاربا بذلك التطور والحداثة أو قل النهضة ؛ لذا فهو حراك يدافع عن القبلية والطائفية والعشائرية والجهل والتخلف والاستبداد أو قل معاداة الإبداع والديمقراطية والحرية [2]

---

1- LE PETIT LAROUSSE illustré 2011, Editions Larousse, 2010, p641.

2- محمد بوخبال ,**مفاهيم الحراك ,الانتفاضة**, (مجلة الحوار المتمدن).العدد 3589 ,2011/12/27, 05:01

هكذا يمكننا القول أن المفهوم- أي مفهوم- ليس مفهوما مطلقا بقدر ما هو محدد ومحكوم بعدد من العوامل والشروط ؛ فالمفهوم الواحد يمكن أن يحمل أكثر من دلالتين متناقضتين كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الحراك ؛ لذا فالمفهوم على المستوى المنطقي يبقى مفهوما مجردا، يعني كل شيء ولا يعني أي شيء، فصدق بذلك قول أستاذنا نجيب بلدي :"العض لا يعض". وهنا فالمعنى الأول للحراك هو المعنى الذي يهمنا نظرا لتجسيده حاليا في الشارع العربي من جهة، وتبنيه من طرف الجماهير العربية من جهة ثانية، وحالة للوجود أفرزتها قوانين الصيرورة التاريخية التي يستحيل رفضها من جهة ثالثة.

بناء على ما سبق، نقول أن الحراك دائرة كبرى تحتوي عددا من الدوائر الصغرى ذات التراتبية النوعية المختلفة التي منها **الانتفاضة**. وفي هذا الإطار نحدد مفهوم **الانتفاضة**[1] في كونها عملية المطالبة برحيل المتغيرات التي لا جذور شرعية لها ؛ ومن هنا وللتوضيح أكثر، يقول القاموس " نفض الثوب" أي "حركه ليزول عنه ما علق به" ؛ وبطبيعة الحال فالغبار مادة قابلة للتغيير لأنها متطفلة على الثوب بمعنى أن الانتفاضة هي أحد آليات التغيير التي يمكن أن تتخذ أشكالا تراتبية وأحيانا متقطعة وأحيانا تصاعدية. وفي هذا الإطار يمكننا الكلام عن أحد مكوناتها التي هي التظاهر أو التظاهرات التي تحدد باعتبارها التعبير العلني الذي تعبر من خلاله الجماهير عن موقفها وسخطها على طبيعة النظام السائد المتسلط وفق تقنية التجمعات أو الخروج إلى الشارع أو الاعتصام في الساحات الكبرى حاملين لافتات ومرددين شعارات احتجاجا ورفضا للسلطة التسلطية الاستبدادية العربية علما بأن ذلك الشكل من الانتفاضة يتميز دوما بوجوده في الزمن أو قل أنها فعل وفاعل محكومان بالبداية والنهاية.

هكذا، نرى أن مفهوم الحراك ليس هو مفهوم الانتفاضة بقدر ما أنه أكثر وأشمل من ذلك ؛ بمعنى أنه الفعل الجماهيري الذي يضم مفهوم الانتفاضة ذاتها وبكل أشكالها المتمثلة في التظاهر والاحتجاج والاعتصام. لذا، نرى أن مقاربة الحراك الجماهيري العربي تقتضي استحضار وتحديد ثلاث مفاهيم أساسية طرحنا اثنين منها ،في انتظار طرح الثالث وهي: الحراك ، الانتفاضة ، الثورة .

---

1- محمد بوخبال ، **نفس المرجع السابق** .

## مفاهيم مرتبطة بمفهوم الحراك الشعبي

### 1- مفهوم الثورة:

كما أسلفنا من قبل من الصعب ضبط مفهوم الثورة باعتبار اختلاف اقتراب مستعمليه كل بحسب إيديولوجيته ، تفكيره وانتماءه أو اختصاصه العلمي .لهذا سنعود إلى أصل الكلمة « Révolution»وهي من اللاتينية وتعني Revolvere" : (Rouler en arrière).

«واستعمل المصطلح لأول مرة في 1660 أثناء إقامة المونارشية الانجليزية [1] بمفهومه الحالي الذي يعني:" تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية ، وأحيانا بصورة عنيفة" [2]

هذا من وجهة نظر غربية ، أما مالك بن نبي فقد اقترب من المصطلح بنوع من الحذر لافتقاره إلى المعايير العلمية الضابطة له ويقول أن " الثورة في جوهرها هي عملية تغيير، غير أن لهذا التغيير أسلوبه وطبيعته ، فأما الأسلوب فسيتم بالسرعة ليبقى منسجما مع التنسيق الثوري، وأما طبيعة التغيير فإنها تتحدد في نطاق الجواب على السؤال التالي: ما هو الموضوع الذي يجب تغييره ليبقى التغيير متماشيا مع معناه الثوري؟" [3] .

فالثورة إذن محاولة لتغيير أوضاع معينة بطريقة مستعجلة وهادفة؛ أي يجب أن تحدد أهداف التغيير والأشياء التي يجب أن تتغير و تحديد وسائل التغيير. وهنا نجد أن بن نبي حدد أركانا للثورة لخصها في:

أ – حدوث التغيير

ب - أسلوب التغيير: وهو السرعة

ج – طبيعة التغيير وتحديد الأهداف والمواضيع المراد تغييرها بشكل واضح.

د- وسائل التغيير والمنهج السليم في الحركة الثورية.

---

1- Hannah Arendt, **Essai sur la révolution**, 1963. Trad. fr. Gallimard, 1967. Reed. 1985

2- عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** . المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: الجزء الأول، ص870.

3-مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**، دار الفكر سوريا ط 2 /1988،ص 49.

والسياسة ليست هي الميدان الوحيد للثورة فالتجديد ثورة على الركود، والإبداع ثورة للأفكار، والاجتهاد ثورة للمعرفة، وفي القرارات العقلانية ثورة على التخلف والتعصب الذي قد يقود الثوار إلى طريق مسدود وأينما كان المجال الذي انطلقت منه الثورة، يجب أن تستند إلى معايير أخلاقية والى ما اسماه مالك بن نبي بالنقد الثوري كعلاج دائم المفعول لتصحيح مسار الثورة وحمايتها من كل الآفات التي يمكن أن تصيبها أثناء الطريق. لأن التغيير لا يكون في الأمة بحاكم يسقط، ولكن بشعوب تصنع الحضارة والثقافة والفكر . فهل في ما عرفته تونس من فوضى وليبيا من خراب ودمار، وما تعيشه سوريا من قتل وشتات هو ثورة أم أنه تغيير لا ندرك معالمه؟ فأن يتغير الأشخاص ويبقى النظام فليس هذا بثورة، وأمّا أن نغير بعض القوانين في دستور قائم فهو ليس ثورة، وأما أن نقتل أنفسنا وننهب أموال بعضنا باسم الثورة، فهذا كذلك ليس بثورة ولا تغيير.

**2- مفهوم التغيير**:

تكرار توظيف مصطلح التغيير في حديثنا عن الثورة استوجب ضرورة تقديم تعريف له حتى نتجنب اللبس فيه . فلغة عرف المعجم الوسيط التغيير بأنه "جعل الشيء على غير ما كان عليه ."واصطلاحاً يعرفه علم الاجتماع على أنه "التحول الملحوظ – في المظهر أو المضمون – إلى الأفضل فالتغيير, هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً".

والملاحظ في التعريف أنه حدد مؤشرات التغيير التي تتمثل في:[1]

1/ **الانتقال** : وهو انتقال تجمع بشري كالدول أو المؤسسات أو الحركات أو الأحزاب من حال إلى حال، من الحاضر إلى المستقبل، لتصبح طرفاً فاعلاً في الأحداث، وتحقق التنمية والنهضة المستهدفة، وتمارس دورها في إعمار الكون

2/ **الإرادة:** أي بعموم الرغبة والإرادة الجماعية للمجتمع بمؤسساته وهيئاته وأفراده. .

3/ من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى: وتشمل كلمة الحالة الاجتماعية أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية المختلفة كنظم الأسرة والاقتصاد والسياسة والنظم التشريعية والقضائية والدينية، ومن يتسع نطاق التعريف ليشمل عمليات التغيير في مناحي الحياة المختلفة.

4/ **تطور أكثر**: ويكون الانتقال هنا إلى الأمام، وبناء قدرة المجتمع على الفعل. وبالتالي فإن انتقال المجتمع إلى وضع أكثر تخلفاً أو ارتداده إلى الوراء يستثنى من التعريف، لأنه لا يمكن أن تتلاقي إرادة المجتمع بعمومه على الانتقال لوضع متخلف.

1- عبد الباسط محمد حسن ، **أصول البحث الاجتماعي**، ، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية عشر. القاهرة 1998، ص15.

## ثانيا / دراسة المداخل والنظريات المتعلقة بالحراك الشعبي

### 1-_المداخل المفسرة للحراك الشعبي :

تتعدد المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الثورة، وتتنوع فكل مدخل أو نظرية اقتربت من الثورة من خلال زاوية معينة، حيث يوجد مداخل فرعية، ومداخل رئيسية لدراسة الثورات ، ومن أهم هذه المداخل، ما يلي:

**ا- مدخل تحليل التاريخ الطبيعي للثورات الحديثة** :

يقدم هذا المدخل تفسيراً للمراحل[1] المختلفة داخل العملية الثورية، حيث يركز على دراسة النتائج الرئيسية للأعمال والأفعال التي تحلل مصادر التذمر والعنف، ومن أبرز مفكري هذا المدخل "جورج بيتي،" و "كرين برنتون".

**ب ـ المدخل النفسي** :

يبحث هذا المدخل في العوامل النفسية التي تدفع بالشخص لكي يشارك في الحركات الثورية ، ومن أبرز رواد هذا المدخل "جوستاف لوبون"، الذي يعرف الثورة على أنها " مجموعة من التحولات الفجائية في المعتقدات والأفكار والمذاهب، وأن المشاعر والعواطف هي دعائم المعتقدات السياسية والرئيسية،

**ج ـ التفسير النقدي الارتقائي (المتفائل):**

ساد هذا المدخل في القرن التاسع عشر بين أحزاب ومفكري اليسار، وهو لا يزال سائدا في النظرية المادية التاريخية، ويرى أن الثورات السياسية والاجتماعية هي أدوات للتقدم الحتمي للبشرية[2] ، وينطلق من أن الثورات تحدث نتيجة وجود مقدمات وشروط محددة تبرز في إطار تطور المجتمع، تؤدي إلى وجود تناقضات أساسية بين الطابع الاجتماعي للإنتاج ،وشكل التملك الاحتكاري الخاص،

**د ـ التفسير المحافظ ( التشاؤمي ):**

يرى هذا التفسير أن الثورة بمثابة انفجارات شبه بربرية خارجة عن السيطرة وانفعالات جماهيرية مدمرة ، و كل ما في الثورة "فوضى" لأنها تعبر عن سيكولوجية الحشد ، ويقارنونها مع "الارتدادات" التي تُعبّر عن عقلية بدائية يمكن ملاحظتها في حالات الانهيار العصبي العام،

1- إيمان أحمد رجب (محرر)، **المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة العدد: 184 أبريل 2011 ، ص10 – 12 .

2- إيمان أحمد رجب (محرر)، **نفس المرجع .**

**2-النظريات المفسرة للحراك الشعبي :**

**2-1- ابرز النظريات الكلاسيكية والحديثة :**

**ا- نظرية الحق الطبيعي:** تجسد هذه النظرية المفهوم البرجوازي للثورة وتعبر عن أن الثورة ضرورية لتوطيد الحرية والإخاء والمساواة، وتؤكد على أن الأفعال الثورية ضرورية بسبب حقوق طبيعية معينة للإنسان وليس بسبب الحاجات المادية الناضجة للتقدم الاجتماعي..[1]

**ب - المذهب الفوضوى:**يرى المذهب الفوضوي أن الثورات تحاول تحقيق العدالة بواسطة القوة، ولكن الذي يحدث فعلياً هو إحلال الاستبداد بآخر، وأن كل ثورة تحقق انجازات جزئية تفضي إلى انتصار العدالة في النهاية مهما تفككت وأصابها الإفلاس...

**ج - البنائية الوظيفية:** إن لب النظرية البنائية الوظيفية هو مفهوم القيم، وكشف المصادر الموضوعية للتغيير الثوري داخل نسق الظواهر الاجتماعية، حيث ترى النظرية أن النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات عندما لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغييرات في الجوانب البيئية المحيطة، الأمر الذي يتطلب قيماً جديدة تكون لديها القدرة التفسيرية، والتي لا يتأتى إلا عن طريق التطور أو الثورة .

**د- المادية التاريخية:** تنطلق المادية التاريخية من التفسير المادي للتاريخ، وترى بأن التناقض هو سبب التطور، وترى هذه النظرية أن الصراع بين المصالح المختلفة، والمتعارضة أحيانا داخل النسق السيسيولوجي ضرورة لازمة للتغيير الاجتماعي، ويعتبر "ماركس" أن الصراع الطبقي هو الموضوع الرئيسي للتاريخ ولا يمكن أن ينتهي إلا بالثورة، وأن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع علاقات الملكية ، ومع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم،

**ه ـ التفسير الوضعي الاجتماعي:** يرى أن [2] اصطلاح الثورة يعبر عن تغييرات فجائية وجذرية وعنيفة تحدث في المجتمع دون وجود أيٍّ أسباب، وأنها تحمل معنى وصفياً وشكلياً، ولا تحمل أي مضمون أو قيمة اجتماعية محددة.

**و- نظرية الدومينو (Domino Theory)**: تفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظام ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات ، تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولاً على تعزز انتشار أثر الموجة..

---

1- إيمان أحمد رجب، **نفس المرجع السابق .**

2- عبد الوهاب الكيالي ، **مرجع سابق** ، ص870

ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية وأن تسقط بسرعة معينة وأن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة. وقد استخدمت هذه النظرية في دراسة الظواهر الطبيعية والتفاعلات الكيميائية.

وقد اهتم **دبليو جيه سترونج** بالدراسة التفصيلية لأثر سقوط إحدى قطع الدومينو على القطع الأخرى التي تليها. وافترضت التجارب التي قام بها وجود مسافة قصيرة ومتساوية بين أحجار الدومينو وتساوي أحجام وكتلة تلك الأحجار وأن التفاعل الوحيد بين هذه الأحجار هو التأثر بسقوط الأحجار السابقة لها في الترتيب وأنها قادرة على الاتصال مع أي من العناصر التالية لها في الترتيب ويفترض أنه في حالة السقوط ستميل الأحجار كلها في اتجاه واحد.[1]

وتعني هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير ما في دولة ما. وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى أن ارتفاع وانخفاض درجة الديموقراطية في دولة معينة ينتشر ويعدي جيرانها من الدول. ومن ثم فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييراً مماثلاً في الدول المجاورة لها، بما يشبه أثر العدوى.

### 2-2- ابرز النظريات الحديثة المفسرة للربيع العربي [2]:

**أ-النظرية العفوية** : تتلخص هذه النظرية بان ربيع الثورات كان نتيجة حتمية و عفوية لقمع متواصل للشعوب العربية على يد طغاة تسلطوا على شعوبهم لعدة قرون من الزمن. فجأة قام شاب من تونس بعملية انتحارية مستهدفاً نفسه لا غير، و بعدها استيقظ الشعب التونسي من غفوته. بفضل التكنولوجيا الغربية، و التي لم يكن للشعب العربي أي دور في و لادتها، تم الاتصال بين طبقات الشعب و قامت الثورة و سقط الطاغية بعد تدخل الجيش التونسي الذي أدرك بان زعيمه أصبح يشكل خطراً على مصالحه

**ب-نظرية المخطط الأمريكي**: أول من تحدث بهذه النظرية هو الكاتب الأمريكي **لي سميث** في كتابه الحصان القوي الصادر في عام 2010. يشير الكاتب في كتابه بان الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالتخطيط لتغيير الوضع السياسي في العالم العربي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، حيث انتبهت بان الإرهاب العالمي ولد و ترعرع في العالم العربي بسب غياب النظام الديمقراطي، مما يؤدي ذلك بدوره إلى الكبت، التطرف السياسي، و التوجه نحو الفكر الديني المتعصب. متى ما ولدت ديمقراطية حقيقية،

1-عبدالله يوسف سهر, **نظرية حجر الدومينو واختلال ميزان القوى** ،مجلة الوطن الكويت, 2011/08/14, 05:51.يوم 2013/04/10 على الرابط :

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=132053&YearQuarter=20113

2- سداد جواد التميمي، **نظريات الثورات العربية و مقولة ابن خلدون 2012** ، الجمعة, ديسمبر 2012، 13:17 ، يوم 2013/04/12 على الرابط :

http://www.m3arej.com/article/2010-07-15-21-45-04/5912

فان الأكثرية المطلقة من الشعب التي لا تميل إلى التطرف ستلعب دورها الطبيعي في احتواء الميل إلى الإرهاب

**ج - نظرية الحرب الباردة الشرق أوسطية**:شاعت هذه النظرية لفترة طويلة و تطرق أليها بعض الكتاب، و تتلخص في وجود كتلتين هي كتلة المقاومة ضد إسرائيل بزعامة إيران و كتلة الوضع الراهن المساندة لإسرائيل بزعامة السعودية. كان سقوط طاغية تونس و طاغية مصر ضربة موجعة لهذه الكتلة. رجع زعيم كتلة الوضع الراهن من أوربا, و تحرك بسرعة لاحتواء أي تحرك في الخليج، و بدأت الكتلة في تحريك أعوانها في مصر و تونس من الإسلاميين لتسلم زمام السلطة و بدأت بالحرب ضد سوريا و ليبيا من كتلة المقاومة. كذلك سارع مجلس التعاون الخليجي لحماية ملكي الأردن و المغرب بدعوتهم للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي

**د- نظرية المؤامرة**: رغم أن هذه النظرية أكثر استعمالاً من غيرها في تفسير الأحداث في العالم العربي، ولكنها لم تحتل موقع الصدارة إلا في تفسير الثورة البحرينية و في تصريحات الأسد و القذافي . كذلك تتميز الأحداث الراهنة بقلة أو بالأحرى انعدام الإشارة إلى الدولة العبرية إلى الآن كمصدر للتأثير على الأحداث. رغم حرب غزة القصيرة التي دفعت مرسي باتخاذ قرارات تتعارض مع روح الثورة المصرية، فإسرائيل لا تزال على الهامش، و اليمين يجدد ولايته قريباً، و مصمم على استمرار عمليات الاستيطان ، و التركيز على الخطر النووي الإيراني ليس عليها فحسب بل على العالم العربي بأسره . بعبارة أخرى نجحت إسرائيل في فرض نظريتها على العالم العربي بوجود عدو مشترك بينهما يمتلك أسلحة دمار شامل والأخطر من ذلك كونه معادياً للإسلام.

خلاصة القول ومن خلال تحليل بسيط ومتواضع لأهم النظريات الحديثة في تفسير الظاهرة ، نرى من جهة نظرنا أن ما تفسره الأحداث في الواقع مرتبط بأجندات ومخططات ليست وليدة الساعة ، وانما هي مؤامرات قديمة تتلون بألوان مختلفة حسب الزمان والمكان ، محاولة دائما ايجاد الفضاءات الملائمة والولاءات اللازمة لتنفيذ مشاريعها ومخططاتها ، فالولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني وجهان لعملة واحدة تعمل على سحق كل ما هو عربي اسلامي على وجه هذه البسيطة .. قال تعالى " **ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم** "

# الفصل الأول : كرونولوجيا اتحاد المغرب العربي ( مـــا قبـــل الحـــراك )

- مقدمة الفصل الأول
- المبحث الأول : لمحة تاريخية حول نشأة اتحاد المغرب العربي
- المبحث الثالث : مقومات ومعوقات التجربة التكاملية المغاربية
- خاتمة الفصل الأول

المغرب العربي متسع جغرافي ممتد الأطراف ، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية ، متكافئ في الموارد ومنابع الرزق ، انه تشكيل عمراني متقارب ومتجانس في ملامحه البشرية ، مشكلا أفقا حضاريا موصوفا على امتداد البحر الابيض المتوسط رابطا بخطوط المواصلات التجارية بين الشمال والجنوب ، وبين الشرق والغرب ، فاكتسبت المنطقة المغاربية بذلك عمقا افريقيا يضاف الى عمقها العربي الاسلامي ، فانطبعت بملامحه البشرية مظاهر التجانس الثقافي والتمازج الاجتماعي .. نتج عن ذلك التجانس وهذا التمازج وحدة ثقافية أصيلة طبعت المجتمع المغاربي منذ أقدم العصور ، فتقدمت الالسنة واللهجات وتوحدت المعتقدات ، وتناسقت أساليب العيش ومظاهر السعي وخصائص الذوق والمزاج ..وعليه كان لزاما قبل التطرق الى موضوع الاتحاد المغاربي كهيكل ومؤسسة الوقوف على مختلف المحطات التي مرت بها أفكار الاندماج بين دوله الخمس ، ومعرفة أبعادها التاريخية وأهدافها التي نصت عليها معاهدة الانشاء ...

## المبحث الأول : لمحة تاريخية حول نشأة اتحاد المغرب العربي

لقد أضحت التجمعات الاقليمية والجهوية ، حقيقة ثابتة وميزة إتصف بها القرن الواحد والعشرون ، بل إنها باتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية الراهنة ، وذلك نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد وتداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض ، الأمر الذي جعل من الصعب على أية دولة كانت إدارة اقتصادياتها بمعزل عن الدول الأخرى ، خاصة تلك المتجاورة جغرافيا [1] ..

### المطلب الأول : بوادر نشأة اتحاد المغرب العربي

برز اتحاد المغرب العربي ، كأداة من شأنها محاولة توحيد اقتصاديات دول المنطقة ، وتبني التكامل فيما بينها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل والنابعة عن المصير المشترك ، نظرا لما تحتله المنطقة من موقع استراتيجي متميز حول حوض البحر الابيض المتوسط ، وهذا نظرا لكونها تعد جسرا بين أوروبا وشمال افريقيا والعالم العربي ، فهي منطقة ذات أهمية جيو – استراتيجية بالنسبة لدول المنطقة والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية أيضا ..

1-لعجال أعجال محمد أمين .**معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك** ، مجلة المفكر ،جامعة بسكرة ، العدد الخامس ، د ت ط

**الفرع الأول : خطوات في طريق التكامل**

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي ، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974, ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983

وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10, وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي. وقد أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا .

**الفرع الثاني : أهداف انشاء اتحاد المغرب العربي**

أنشئ الاتحاد للعديد من الأهداف حسب ما جاء في معاهدة الانشاء منها ما يلي :

1- تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وتنمية المبادلات بين الدول المغاربية .

2- الاهتمام بالتصنيع عن طريق تنسيق السياسة التصنيعية .

3- توحيد السياسة الجمركية وطرق التفاوض مع الاتحاد الأوربي .

4- العمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال .

**الفرع الثالث : أجهزة ومؤسسات الاتحاد**

**أولا/ أجهزة الاتحاد**

**مجلس الرئاسة**

ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد،، وتكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء...[1]

---

1- ------- ، اتحاد المغرب العربي : خيار استراتيجي للتكتل الاقليمي، يوم 2013/03/11 ، الساعة 10.15 ، على الرابط :
http://histgeo-college.blogspot.com/2010/12/blog-post_10.html

**مجلس وزراء الخارجية**

يتألف من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، يتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة، وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية،

**لجنة المتابعة:**

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد وتعمل بالتنسيق مع باقي الهيئات ولاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية.

**اللجان الوزارية المتخصصة أربعة هي:**[1]

**لجنة الأمن الغذائي**: تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية-المياه والغابات- الصناعات الفلاحية والغذائية- استصلاح الأراضي- الصيد البحري- تجارة المواد الغذائية-....

**لجنة الاقتصاد والمالية**: تهتم بميادين التخطيط- الطاقة- المعادن- التجارة- الصناعة- السياحة- المالية- والجمارك- التأمين والمصارف وتمويل الاستثمار- الخدمات- الصناعة التقليدية.

**لجنة البنية الأساسية**:

تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية- الإسكان والعمران- النقل والمواصلات- البريد- الري.

**لجنة الموارد البشرية**: تهتم بمجالات التعليم- الثقافة- الإعلام- التكوين- البحث العلمي الشؤون الاجتماعية- التشغيل- الرياضة- الشبيبة- الصحة- العدل- الإقامة وتنقل والأشخاص- شؤون الجالية المغاربية.

**ثانيا / مؤسسات الاتحاد**

**الأمانة العامة**: ومقرها بالرباط عاصمة المغرب.

**مجلس الشورى:**

يتألف من ثلاثين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة. يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ومقره بالجزائر.

---

1- مركز المعلومات بالإذاعة السودانية ، يوم 2013/04/12 على الساعة 18.15 على الرابط :

http://www. sudanradio.info/bank/lesson-379-1.html

**الهيئة القضائية :**

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، ومقرها بنواكشوط في موريتانيا.

**الأكاديمية المغاربية للعلوم:**[1]

تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وتمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية، والحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج، ومقرها بطرابلس بليبيا.

**الجامعة المغاربية:**

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثلاث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ومقرها بطرابلس ليبيا.

**المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية :**

نشأ بناء على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ 1991/03/10م، ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها، ومقره بتونس.

---

1- ------- ، اتحاد المغرب العربي : خيار استراتيجي للتكتل الاقليمي ، **مرجع سابق**

## المطلب الثاني : العلاقات البينية لدول المغرب العربي قبل الحراك .

تأتي دراسة العلاقات البينية لدول المغرب العربي لمعرفة الوضع المغاربي قبل الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة ليتسنى لنا بعدها تسليط الضوء على التغيرات ودراسة حيثياتها ..

**أولا/ العلاقات الجزائرية – التونسية :**

لم تكن الزيارات المتبادلة بين الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وزين العابدين بن علي مندرجة في سياق البحث عن الشروط الموضوعية لإعادة الحياة إلى الاتحاد المغاربي الذي ينتظر من يطلق عليه رصاصة الرحمة و محاولة ترميم العلاقات الجزائرية –المغربية , و إعادة تصحيح العلاقات التونسية –الجزائرية , بقدر ما اندرجت في سياق البحث في الملفات الأمنيّة الملحّة وخصوصا بعد قيام مجموعة مسلحة جزائرية في أقصى الشرق الجزائري بالهجوم على مركز حدودي تونسي الأمر الذي جددّ المخاوف التونسية التي بقيت في ذروتها منذ السماح للأحزاب الإسلامية بالعمل السياسي في الجزائر . و قبل هذا ظلّت العلاقات الجزائرية التونسية خاضعة للمدّ والجزر لكنّها لم تصل الى حدّ القطيعة كما هو الشأن في العلاقات الجزائرية- المغربية . وخلفية الخلافات التونسية – الجزائرية تعود إلى الحقبة الاستعمارية الفرنسية ، حيث طلب الرئيس الأمريكي ايزنهاور من بورقيبة القيام بدور المهدّئ للثورة الجزائرية مقابل مساعدات اقتصادية أمريكية , وطلب ايزنهاور من بورقيبة أن يقنع الثوّار الجزائريين بالعودة إلى السلم والعيش في كنف فرنسا , كما فعل هو في تونس عندما قبل بالاستقلال الذاتي , وكان أول تصريح لبورقيبة في البيت الأبيض قوله : نحن مع الغرب وسنظل معه لا بحكم موقعنا الجغرافي فقط بل بحكم ثقافتنا وتقاليدنا [1]

وزيارة عبد العزيز بوتفليقة إلى تونس كانت تهدف إلى احتواء ملفات الماضي و وضع استراتيجية أمنية موحدة لأنه و حسب الرسميين في تونس والجزائر فان التحديات مازالت قائمة والمخاوف مازالت مشروعة , وبعد توحيد الرؤى بشأن القضايا الأمنية يأتي الحديث عن العلاقات الثنائية في شقها السياسي والاقتصادي ومن تمّ توسيع دائرة الحديث ليشمل مستقبل اتحاد المغرب العربي وإصلاح ذات البين بين الجزائر والرباط.

**ثانيا/ العلاقات الجزائرية – المغربية :**

لقد باتت قضية الصحراء الغربية مؤثرّة إلى أبعد الحدود في العلاقات الجزائرية – المغربية , بل في العلاقات المغاربيّة – المغاربيّة أيضا والتي عرفت تداعيّات كبيرة بسبب أزمة الصحراء الغربية . ورغم أنّ التصريحات الرسميّة التي تصدر في كل من الرباط والجزائر إيجابيّة وتوحي بقرب إنفراج تام في العلاقات بين الجزائر والمغرب إلاّ أنّ تصريحات الكواليس وما يجري تحت السطح يؤشّر إلى أنّ

1- يحي أبو زكرياء ،الطريق إلى الصحراء الغربية عبر تل أبيب ، ( د ط ) ، ( د ت ن) ، ص 23- 26

الأزمة بين البلدين ستتواصل إلى أجل غير مسمى . ومثلما تتهمّ الرباط الجزائر بأنّها أعادت ضخّ الحيوية في جبهة البوليساريو ودعتها إلى تصعيد عملياتها ضد القوّات المغربية , فإنّ الرسميين الجزائريين يتهمون المغرب بتقديم الدعم للجماعات الإسلامية المسلحة – فترة الأزمة - في الجزائر وتسهيل عبور أفراد هذه الجماعات عبر الحدود المغربية , وقد شكلّت هذه الملفات الأمنيّة العالقة بين البلدين حاجزا حال دون تفعيل العلاقات الثنائيّة بين البلدين ،هذا وقد أثرت أزمة الصحراء الغربية كثيرا على منحنيات العلاقات المغاربية –المغاربية ونشأت في المغرب العربي معادلة سياسية وديبلوماسيّة مفادها أنّ الدول المغاربية الأخرى كتونس وليبيا وموريتانيا إن هي دعمت جبهة البوليساريو فإنّها بذلك ترضي الجزائر وتغضب المغرب وإن هي سحبت إعترافها بجبهة البوليساريو فسوف تغضب الجزائر وترضي المغرب . ويبقى القول أنّ أيّ انفراج في العلاقات الجزائرية – المغربية , والعلاقات المغاربية – المغاربيّة مرهون بحل قضية الصحراء الغربية , لكن المؤشرات كلها لا تشير إلى قرب حلحلة هذه الأزمة التي جاوزت الربع قرن بدون حلّ !![1]

1- يحي أبو زكرياء ،**نفس المرجع السابق** ، ص 12-14

## المبحث الثالث : مقومات ومعوقات التجربة التكاملية المغاربية

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة هامة لما تمتلكه من مقومات وإمكانيات تؤهلها للعب دور محوري واستراتيجي في المنطقة ، ورغم المعوقات التي تحول دون تسريع وتيرة العملية التكاملية ، إلا أن بوابة إفريقيا تظل رقما مهما في المعادلات الأمريكية الأوروبية ..

**المطب الأول : مقومات التجربة التكاملية المغاربية :**

يمتد المغرب العربي في القسم الشمالي الغربي من إفريقيا فوق مساحة تزيد عن ستة ملايين كيلومتر مربع،أي ما يعادل 42.8% من مساحة العالم العربي ويقارب 20% من المساحة العامة للقارة الإفريقية.

وتحظى بلدان المغرب العربي نتيجة لموقعها هذا بوضعية جغرافية متميزةٍ، فهي مؤهلة طبيعيا لكي تلعب دورا هاما في حركة المواصلات لبحرية عبر البحر المتوسط, بحكم إطلالها عليه بواجهة بحرية يزيد طولها عن km 4700. كما أنها تعد منطقة اتصال وعبور بين إفريقيا و أوربا عبر مضيق جبل طارق،ومنطقة اتصال وعبور كذالك بين البحر المتوسط والمحيط الاطلنتي.

هذا ويمكن حصر أبرز وأهم المقومات التي تمتلكها دول المغرب العربي في العناصر التالية :

أ- **العامل البشري ( التركيبة السكانية)**: تعرف دول المغرب العربي ارتفاعا محسوسا في تعداد السكان ، وان كانت متفاوتة من دولة إلى أخرى ، ففي آخر الإحصائيات ما بين 2008 و2010 يصل سكان المغرب العربي إلى نحو 90 مليون نسمة نسبة 70 بالمئة منهم في سن الشباب ..

ب- **العامل الاقتصادي** : تنوع هذا الأخير بتنوع الدول وأراضيها وتضاريسها ومناخها ..

**1- الثروات والمعادن** : تعتمد الجزائر على المحروقات التي تلعب دورا مهما في اقتصاد البلاد فتسد حاجياتها وتصدر الباقي ، تحتل المرتبة العاشرة عالميا كما تتوفر الجزائر على ثامن احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي ... ، ليبيا كذلك تعتمد أساسا على البترول كأهم ثروة طبيعية في البلاد.ثم يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية من حيت الأهمية الذي ينقل إلى مرسى البريقة حيت يتم تحويله إلى غاز سائل ويصدر الباقي إلى ايطاليا واسبانيا ، وتتوفر تونس على رصيد متنوع من المعادن خاصة الفوسفاط ، أما في موريتانيا فتقتصر الثروة الطبيعية على بعض المعادن خاصة الحديد كما تتوفر على 100 طن من احتياطي النحاس وتستخرج موريتانيا كذلك الجبس في منجم شمال نواكشوط الذي يعتبر اكبر منجم للجبس في العالم.... وفي المغرب يشكل الفوسفاط أهم الاحتياطات المعدنية بحيث تتجمع رواسب الفوسفاط في منطقتين واسعتين.اللتين تحتويان على اكبر احتياطي في العالم. كما يتوفر المغرب على مجموعة من المعان الأخرى مثل الحديد والرصاص والزنك.أما مصادر الطاقة فيتوفر المغرب على فحم الانتراسيت..[1]

1- كزرة محمد ،الخليفي الملوع ،**بلدان المغرب العربي الخصائص الطبيعية / البشرية / الاقتصادية** ،المركز التربوي الجهوي بطنجة ، **(د ت ط ).** ص 10

أما بالنسبة لباقي المواد الأخرى فنجد أن منطقة المغرب العربي تحتوي على احتياطي 44 مليون طن من الرصاص تشكل حوالي3 % من الاحتياطي العالمي، 35 مليون طن من الزنك تشكل حوالي 2% الاحتياطي العالمي و 420 ألف طن من الكوبلت (كامل الاحتياطي العالمي)..[1]

**ج-الفلاحة والرعي** : تتنوع المجالات الفلاحية والأنشطة الزراعية لدول المغرب العربي حيث نجد [2]

2-1- **المجال المتوسطي:** ويمتد في الشمال، وتسود به زراعات متوسطية متنوعة ، إضافة إلى تربية الماشية التي يختلف توزيع أنواعها وأساليب تربيتها من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر، كما تتخلله مجالات سقوية متعددة..

2-2- **المجال الصحراوي:** يشكل اكبر مساحة، وهو مجال رعوي يعتمد على الترحال والزراعات الواحية ، إضافة إلى تربية بعض أصناف الماشية والتي يتم تربيتها ضمن ما يسمى بأسلوب الرعي الواسع.

2-3- **المجال المداري:** ويمتد في أقصى جنوب موريتانيا،وتسود به عموما زراعات مدارية وتعرف أيضا بالزراعات المعيشية ، كما تسود به مجالات سقوية على مستوى نهر السينغال ،

**د- العامل الثقافي** : تشكل الهوية المغاربية عاملا أساسيا مساعدا في تقارب الشعوب والدول بالمنطقة فسكانها يتكلمون جميعا اللغة العربية ، ويدينون بالدين الاسلامي الحنيف على المذهب المالكي ، والى أبعد من ذلك فقد أبرزت مختلف التبادلات الثقافية بين البلدان التقارب الكبير في الطبوع والتقاليد رغم تنوعها الكبير ، وامتزت العائلات وتساهرت على الحدود مشكلة نقاط تقارب جد كبيرة وعاملا مساعدا جدا في فتح الحدود وتعزيز آفاق الاندماج والتكامل ..

1-لعجال أحمد محمد الأمين ، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي** ،( مذكرة تخرج لنيل الدكتوراه)،جامعة الجزائر ، 2007/2006

2- كزرة محمد ،الخليفي الملوع ،**نفس المرجع السابق** ، ص 15 .

**المطلب الثاني : معوقات التجربة التكاملية المغاربية**

وفي هذا السياق نسجل عديد المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام إتمام التجربة التكاملية وتحقيق أهدافها وغاياتها ، ومن أهم هذه المعوقات هناك معوقات سياسية وأخرى قانونية ، إلى معوقات اقتصادية.....

**1- المعوقات السياسية** : تعتبر المعوقات السياسية من ابرز مكبلات العملية التكاملية لدول المغرب العربي لارتباطها بالعديد من القضايا أهمها :

**1-1- اختلاف الرؤى الوحدوية** : وفي هذا الشأن انقسمت رؤى العملية التكاملية إلى تيارين اثنين هما: التيار الأول يدعو إلى التوجه المباشر إلى الوحدة الحقيقية وبناء تكامل مغاربي دون المرور بالمراحل المعروفة في العملية التكاملية مرحليا ولقد كان القذافي من دعاة هذا الطرح ، أما التيار الثاني فيرى أنه يتوجب البدء بالعمل في بعض المجالات المشتركة وفقا للمدخل الوظيفي ليتنتقل العملية تدريجيا إلى إيجاد فضاءات موحدة ...[1]

**2-1- صراع الزعامات** : لقد ظلت هذه المشكلة تتابع مسار مختلف العلمليات التي سايرت نشأة الاتحاد منذ البداية ، حيث تسعى دائما كلا من الجزائر والمغرب على وجه الخصوص وأحيانا ليبيا سابقا لفرض زعامة كلا منها على الدول الأخرى ومحاولة قيادة قاطرة الاتحاد ...

**3-1- قضية لوكربي** : لقد كانت قضية لوكربي نقطة التحول في الرؤى وكشف النوايا لزعماء الاتحاد ، بعد الحظر الجوي المطبق على ليبيا بناء على اتهامها بإسقاط الطائرة الأمريكية فوق منطقة **لوكربي** 1988 ، ورغم مطالبة ليبيا الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها لمنع تطبيق هذا الحظر وهذا وفقا لما تنص عليه معاهدة إنشاء الاتحاد ، إلا أن الدول المغاربية فضلت موقف المتفرج على مجابهة ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ..

**4-1- ضعف المجتمع المدني :** نظرا لتبعية مختلف أطياف المجتمع المدني النشط لمختلف الأنظمة السياسية للدول التي تموله ، بقي مرهونا في توجهاته الإقليمية بما تمليه الضرورات والحيثيات التي يفرزها النظام السياسي في كل دولة ..

**2- المعوقات القانونية** : تتعلق المعوقات القانونية بمعاهدة الإنشاء المبرمة في 1989 (انظر الملحق1)

**1-2- محتوى المعاهدة :** فمن ناحية منهجية وأخرى منطقية واقعية هل يعقل أن تضمن معاهدة الإنشاء 19 مادة فقط مفتقرة إلى كل النصوص التنظيمية في حين نجد مثلا أن اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة ضمت 248

**2-2- تحيين المعاهدة :** لقد ظلت الاتفاقية منذ إمضائها على ما هي عليه رغم التغيرات الإقليمية والدولية الحادثة ، ناهيك عن الارتدادات الاقتصادية والأمنية..

---

1- لعجال محمد الأمين ، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك ،مرجع سابق .**

3- **المعوقات الاقتصادية** : عرف الاعتماد غير المتوازن على الموارد الاقتصادية وكذا السياسات المنتهجة في هذا الإطار فرملة العديد من الجوانب ذات الصلة ، ويمكن في هذا السياق الكلام عن : [1]

3-1- **التحديات التكنولوجية والعلمية** : فالتطور المذهل الذي أضحت تنتهجه الدول المتقدمة في استغلال تكنولوجيات التصنيع والتحويل والتركيب وغيرها لابد لدول المغرب أن تحذو حذوها وتلائم سياساتها التصنيعية مستغلة التقدم العلمي والكفاءات التي تزخر بها المنطقة ..

3-2- **التحديات التجارية** :الدول المغاربية بحكم موقعها كما أسلفنا دول مفتوحة على العالم الخارجي بطريقة كبيرة ومذهلة ، إلا أن هذه الدول لازالت لا تستغل هذه الميزة بتنويع صادراتها إلى مختلف دول العالم مكتفية بتصدير سلعة أو اثنتين و إلى الدول الأوربية خصوصا ..ناهيك عن ضعف التجارة البينية للدول المغاربية التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3 %..

3-3- **المعوقات المالية** : تعاني عديد الدول المغاربية مشاكل الديون الخارجية التي أضحت تثقل كواهلها منعكسة على اقتصادياتها وظروف مجتمعاتها إذ تتجاوز المديونية المغاربية سقف 60 مليارد دولار

3-4- **ضعف وقلة البنى التحتية** : تعرف شبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية ضعفا فادحا خاصة في إطار المبادلات البينية..

3-5- **المعيقات الجمركية** : إن نظام الحواجز الجمركية والضرائب المفروضة على السلع والتجارة المتنقلة بين الدول ، ناهيك على عدم توحيد التعريفة الجمركية يقلل من حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول رغم الاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار ( انظر الملحق2)..

4- **مشكلة الصحراء الغربية** : تعتبر قضية الصحراء الغربية مشكلة القرن بين الجارتين الجزائر والمغرب ، ورغم الجهود الرامية لحلحلة هذه الأزمة إلا أن كل دولة تحاول الكيل للأخرى كلما حانت الفرصة مستغلة أي ظرف كان ولو على حساب المواطنين ومثال ذلك القضية الأخيرة للطفل الرياضي الجزائري المسجون بالمغرب على غرار قضية ملفقة تفتقر للتأسيس شكلا ومضمونا ..

---

1- لعجال محمد الأمين ، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك ،مرجع سابق**

**خاتمة الفصل الأول ..**

المغرب العربي .. كيان مترامي الأطراف بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، بوابة للانفتاح على العالم الخارجي بكل توجهاته وتياراته فهو بوابة للقارة الإفريقية ، محط أنظار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ناهيك عن الأطماع الصهيونية العالمية .. له من المؤهلات والإمكانات ما يدفعه لبناء اتحاد مغاربي قوي قد يكون شوكة في حلق الدول العظمى ، لكن دوله بصراعاتها البينية الخفية والمعلنة بقيت تؤجل هذا البناء وذلك الاتحاد المنشود ... لا نعرف إلى متى ؟

إلا أن فرص وظروف وإمكانيات التغلب على مختلف العوائق المسجلة واقعيا واردة وممكنة ومتاحة في كل الأحوال والظروف .. لكن مع شيء من التنازلات فقط ...

هذا وان كان الأساس الاقتصادي دوره ضعيف في دفع الدول المغاربية إلى التكامل ،فانه لابد من توفر عناصر أخرى لا أن تكون بديلا عنها ولكن لتكون حافزا إضافيا ودافعا بل وتضطر الدول المغاربية إلى انتهاج سياسة التنسيق والتعاون فيما بينها ، فالتهديدات مثل الإرهاب الذي لا يعترف بالحدود والهجرة غير الشرعية سواء من الدول المغاربية باتجاه أوربا أو العدد الهائل من المهاجرين الأفارقة الذين يتخذون دول المنطقة مناطق عبور مع كل ما يحملونه من تهديدات وتكاليف على هذه الدول ،والجريمة المنظمة العابرة للحدود والمرتبطة بشبكات تهريب المخدرات و جماعات المافيا المحلية والدولية بالإضافة إلى التهديدات البيئية المتزايدة كلها عوامل تدفع بالدول المغاربية إلى تنسيق العمل فيما بينها وانجاز سياسات وتنفيذ سياسات مشتركة وتبادل المعلومات والخبرات ليس بالضرورة ضمن هيكل اتحاد المغرب العربي فمجالات التعاون يمكن أن تكون في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف هذه الاتفاقيات سوف تخدم تقارب وجهة النظر بين الدول وتقرب المصالح والسياسات لقضاء هذه المصالح .. والابتعاد تدريجيا عن مواطن الخلاف ومحو آثار معوقات التكامل والاندماج .

# الفصل الثاني : التحولات السياسية لدول المغرب العربي

# في ظل الحراك الشعبي الإقليمي

- المبحث الأول : أسباب وظروف الحراك الشعبي وتزامنه
- المبحث الثاني : تأثير الحراك الشعبي على قلب موازين الأنظمة السياسية
- المبحث الثالث : التحديات المفروضة على التجربة التكاملية المغاربية بعد الحراك
- خاتمة الفصل الثاني

قبل الربيع العربي، كان الاتحاد المغاربي، شأنه شأن بقية الكيانات الإقليمية العربية الأخرى، عبارة عن زمرة من الرؤساء تعمل بشكل ممنهج و ممأسس على البقاء في السلطة لأطول وقت ممكن ويسعى إلى تأييد الأنظمة التسلطية التي تقودها. ولم تصرف يوما عنايتها لتوظيف موارد بلدان المغرب العربي و تماهي شعوبها من أجل تحقيق النماء الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والارتقاء الفكري والتطور العلمي والتكنولوجي التي تطمح إليها الشعوب المغاربية. إن التحولات الاقتصادية التي تفضي إلى تمركز الثروة وإفقار الطبقات الشعبية بما يجعلها عاجزة عن العيش، هي التي تؤسس الظروف لتراكم الاحتقان الاجتماعي، وتشكّل الحالة التي تفرض الثورة في لحظة ربما لا يستطيع أيٌّ كان تحديدها بدقة، حيث يمكن "لمصادفة" أو "حدث عابر" أنْ يكون اللحظة التي تحوّل الاحتقان إلى انفجار كبير: أي ثورة ..؟؟؟

## المبحث الأول: أسباب وظروف الحراك الشعبي و تزامنه

كان عام 2011 هو بداية مرحلة تاريخية في العالم العربي يتم التعبير عنها عالمياً بربيع الثورات. ولقد كانت توقعات النقاد بان الأمور سيتم حسمها عام 2012 ، لكن ومع نهاية العام و استقبال 2013، لا تزال هذه الثورات موضع دراسة و تحليل من قبل الكثير منهم عالمياً و عربياً. كما بدأت ظاهرة الاستقطاب تتصدر بعض الآراء العربية و الغربية على حد سواء و خاصة على البعد العلماني –الإسلامي..

### المطلب الأول: أسباب الانتفاضات الشعبية لدول شمال إفريقيا

نظراً لأهمية ما جرى، وما يزال يجري في المنطقة العربية تحت مسمى الربيع العربي، والتغييرات التي أوجدها، وكذلك المحتملة في منطقة حيوية لشعوبها وللعالم أجمع تأتي هذه الدراسة التي تسلط الضوء على ما حدث ولمزيد من التحديد يقتضي الأمر الغوص في العمق أكثر لتحديد طبيعة أحداث " الربيع العربي"، و" الحراك الشعبي"، و هذا يتطلب التوقف عند الأسباب، وهي متشعبة، بل ومتعددة منها ما هو تقليدي، ومنها ما هو مستجد. في مقدمة هذه الأسباب ما يمكن تسميته **بالجمود السياسي** حيث تشترك غالبية الدول العربية بالجدب السياسي" وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وأهم معانيها تبادل السلطة والتعددية السياسية. وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع. ثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة. وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الربيع العربي[1].

---

**1**-أحنصال سعيد ،**مدخل لفهم الحراك الشعبي،**" مجلة الحور المتمدن"-العدد: 3902 - 2012/11/5.يوم 2013/04/10 على الساعة 15.15 على الرابط : www.ahewar.org/debat/nr.asp

كما أن **العامل الاقتصادي**، أكثر أهمية من سابقه، إن لم يكن المحرك الأهم لأحداث الربيع العربي. فالدول العربية هي الأعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة على سبيل المثال، كما تعاني الدول العربية في مجملها من ضعف اقتصادي، والنتيجة المترتبة على ذلك، انخفاض مستوى معيشة المواطن وتراجع الخدمات الأساسية التي يتمتع بها، وبالتالي زيادة معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوى التعليم. وحسب رأي وزير المالية الأردني الأسبق الدكتور محمد أبو حمور فإن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الشباب العربي كانت من الأسباب الرئيسة لحدوث الربيع العربي، يضاف إلى ذلك ضعف المساءلة والشفافية واستشراء الفساد وانخفاض التجارة البينية والاستثمارات العربية داخل الوطن العربي وغياب العدالة في" توزيع الثروات".

أما عناوين هذه المرحلة فهي المطالبة بالديمقراطية والكرامة ، ومعالجة قضايا الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص. وفي هذا السياق من الضروري الإشارة إلى حالة الفوضى التي ما تزال تكتنف بعض دول الربيع العربي. وهذا أمر طبيعي في ظل انهيار القبضة البوليسية ، وإتاحة الفرصة لجميع مكونات المجتمعات للتعبير عن ذاتها، وعدم وجود قوى سياسية مجتمعية قادرة على الحسم.

ومع هبوب رياح الربيع العربي، عرفت منطقة المغرب العربي تحركات مكثفة توحي بوجود رغبة حقيقية في بعث الروح في الجسد المغاربي الميت، وإعادته إلى الواجهة من جديد، بعد غياب دام سنوات بسبب فتور العلاقات الثنائية بين الدول الموقعة على اتفاقية مراكش سنة 1989، حيث شكلت تداعيات الحراك الشعبي الحجر الذي حرك مياه الاتحاد المغاربي الراكدة،

ومن تحليل بسيط للمسببات الخلفية لانفجار تلك التحركات الشعبية نجد التالي:

**ـ الأسباب السياسية :**

من مراجعة تاريخية لنشوء النظام العربي الرسمي، الذي نشأ بين العقدين الثاني والثالث للقرن الماضي خدمة للمشروع الاستعماري للدول الأوربية، التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى وخاصة لفرنسا وبريطانيا، الدولتان اللتان أنشأتا هذا النظام من خلال اتفاقية (سايكس ـ بيكو)، والتي قسَّمت الأرض العربية إلى دول صغيرة وضعت تحت انتدابهما، وخدمة لمشروعيهما الاستعماريين .

وخلال أقل من قرن على نشوء النظام العربي، يرى الباحث أن بنية النظام العربي الرسمي على مختلف أشكال دوله السياسية، ذو بنية سياسية واحدة، وتحمل سمات مشتركة واحدة تتمثل في الفساد، والتسلط، وغياب الديمقراطية، والعجز التنموي والغذائي، والفشل في الحد من البطالة وهجرة العقول العلمية، وعجز سياسي واقتصادي وعسكري.

**ـ الأسباب الاجتماعية:**

أظهرت معظم البيانات الصادرة عن منظمات دولية وإقليمية أن الغالبية العظمى من سكان الوطن العربي تعيش ما دون خط الفقر، وزيادة مستمرة في الانقسام الطبقي في المجتمعات العربية، وبحيث بدت في قاع الهرم الاقتصادي والاجتماعي طبقة كبيرة فقيرة معدمة مهمشة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، تضم أعداداً كبيرة من الأطفال والشباب. وذكرت الدراسات أن أعدادها تتزايد يوماً بعد يوم، وهي تتسم بالجهل والفقر والأمية.في الوقت نفسه يجلس على قمة الهرم الاجتماعي الاقتصادي طبقة غنية جداً قليلة العدد، نمت بسرعة مذهلة خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب الفساد والخصخصة، وبالتوافق والتشارك والتحالف مع قوة نافذة في السلطة، وما بين هاتين الطبقتين المعدمة المهمشة والغنية الطفيلية، تتشكل بشكل هلامي طبقة وسطى يغلب عليها طابع معظم المنتمين إليها: التهميش والتغييب عن القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حين التحقت القلة من هذه الطبقة بالنظام العربي الرسمي، مستفيدة من هباته وعطاياه، مقابل ما تقدمه له من تبريرات وحجج للجماهير، وتسويق وتزيين شعاراته.[1]

**ـ الأسباب الاقتصادية :**

شهدت العقود الماضية فشلاً لمعظم الخطط الاقتصادية التنموية في غالبية البلدان العربية، بسبب ضعف الدراسة، وبعدها عن الواقع، غلب على إقامتها الارتجال، والدعاية الشعبية للسلطة، كما لم يدرس واضعوها طرق تصديرها وتصريفها داخلياً وخارجياً، إضافة إلى أن الفساد الإداري والمالي دمر معظم المؤسسات الاقتصادية والخدمية، مما أوقعها في شراك المديونية بسبب الخسائر المادية المتتالية، وفي تكدس إنتاجها في مستودعات سيئة وغير نظامية. فقد وظفت دول النظام العربي الرسمي مليارات الدولارات في مجال التصنيع، إلا أن الحصاد الإنتاجي لقسم كبير من تلك المعامل والمنشآت كان أقل بكثير مما توقع واضعو تلك الخطط. فكان الإنتاج يتعثر ما بين قلة المردود، أو الخسارة، أو منتج كاسد في المخازن، أو بطالة مقنعة، أو بتحول أعداد كبيرة من العمال إلى الأعمال الإدارية، والنقابية بعيدة عن الإنتاج. يضاف إلى كل ذلك (سياسة التجريب الاقتصادي)، التي مارستها معظم البلدان العربية، والتي أدت إلى حدوث كم هائل من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، فخلال العقود الثلاثة حدثت في بلدان عربية عمليات انتقال سريع ما بين نظام اقتصادي ونظام اقتصادي آخر، يتناقض معه في الشكل والمضمون والأيديولوجية، تركت آثاراً سلبية على المجتمع والدولة.[2]

---

1-زبيرسلطان ،**الحراك الشعبي العربي. الأسباب والجذور**، مركز الجزيرة للدراسات ، يوم 2013/04/17 الساعة 17.20 على الرابط :

http://www.syria-news.com/dayin/mosah/readnews.php?id=8104

2-سلامة كيلة،(الجزيرة نت)،**الأسباب الموضوعية للحراك الشعبي**، يوم 2013/04/20 الساعة 11.25 ، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/63ed2bef-f35a-40f9-95f7-75d24eb9062b

**-الفســـاد :**

الفساد من أشد الأمراض التي انتفضت الشعوب العربية ضده، لأنه علة العلل، ورأس الداء. فقد ظهرت على السطح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربية، العديد من أشكال الفساد، التي ابتلعت قوارضه وجرذانه ثروات الأمة، فخلال العقود الخمسة الماضية بدت ظواهر الفساد في النظام العربي الرسمي في عدة أشكال، نذكر منها: [1]

ـــ فساد غير مسبوق من الطبقة الحاكمة، وانتشاره في كل مفاصل الدولة.
ـــ اتحاد غير أخلاقي بين النخب العليا مع الرأسمال الطفيلي تكون من أنفاق الفساد.
ـ فساد الأجهزة القضائية والرقابية المكلفة بملاحقة الفساد.

ومع نمو ظواهر الفساد اندفعت العديد من البلدان العربية إلى استباق التحركات الشعبية في الوطن العربي بالعمل على:

ـــ تهميش متعمد للطبقات الوسطى، والعمل على إلغاء دورها في بناء الدولة الوطن.
ـ تهميش الديمقراطية، وكم الأفواه، وإرهاب المثقفين، وتكريس قوانين الطوارئ، ورفض تداول السلطة.
ـ التخلف الكبير بين النظم العربية والتطور الحضاري الانفجاري الصاروخي في العالم المتحضر وخاصة المجاورة للدول العربية، الدول الأوربية.

## ـ الأسباب التكنولوجية:

ولا يمكن التغاضي بالطبع عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم في ميدان تكنولوجيا الاتصال، وأثرها البالغ في أحداث الربيع العربي ، فقد كانت سهولة الاتصالات سبباً أساسياً في تسهيل اندلاع التحركات الشعبية والاحتجاجات في المنطقة العربية، فالتعرف لحظياً على ما يجري في اصغر قرية في أبعد دولة بالعالم، أو ما يحدث في قرية مجاورة كان كافياً لتأجيج مشاعر الغضب والاحتقان لدى الشعوب العربية أولاً بسبب المقارنة مع دول متحضرة ينعم الإنسان فيها بالكرامة والحرية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً مذهلاً في الأدوات الحديثة للتعبير والتواصل والتفاعل مثل المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية للتواصل ( الفيسبوك والتويتر )، حيث أصبح الفضاء الالكتروني ساحة كاملة للحوار، وفي نفس الوقت أداة للتغيير والاحتجاج، بل وللتنسيق في التحرك وتنظيم الاحتجاجات.

---

1- محمد سيد بركة، **الثورات مفهومها وأسبابها**، مركز الجزيرة للدراسات . يوم 2013/04/15 الساعة 13.05 ، على الرابط :

http://www.syria-news.com/dayin/mosah/readnews.php?id=8104

## المطلب الثاني: سيرورة الانتفاضات وبوادر التغيير السياسي

لقد تنوّعت ثورات الربيع العربي وانتفاضاته بحسب البيئة الاجتماعيّة والأنظمة الحاكمة. وقد كان الحراك أسرع في تحديد ملامح تلك الثورات وتحقيق أهدافها؛ كلّما ارتفعت درجة المدنيّة في البيئة المحيطة. فثورتا تونس ومصر كانتا الأسرع تبلورًا، على الرّغم ممّا كان يبدو من سطوة الفئة الحاكمة وقوّتها. ذلك أنّ المؤسّسات المساندة للأنظمة أمنيًا، لم يتعدّ ارتباطها وولاؤها حدود المستوى المهنيّ، وإن جنَى البعض في تلك المؤسّسات فوائدَ مادّية متفاوتة على الصّعيد الفردي.

أمّا تلك الدّول التي تأسّست فيها -تاريخيًا أو سياسيًّا- عصبيّةٌ جهويّةٌ أو قبليّةٌ أو طائفيّةٌ أو مذهبيّةٌ أو أيديولوجيّةٌ، وتحكّمت فيها وسادت؛ فإنّ زوال النّظام القائم فيها، كان يعني زوال مكاسب تلك الفئات المساندة في جميع المؤسّسات. وقد أدّت تلك البيئة -بواقعها ذاك- إلى إطالة الصّراع، وتصاعد أدوات الحراك والمواجهة وردود الفعل، إلى درجة أرهقت ربّما الطّرفين، واضطرّتهما للمساومة، والوصول إلى حلٍّ وسط، كما هي حال اليمن. وفي حالاتٍ أخرى، اضطرّ الطّرفان إلى اعتبار الحراك فصلا في المعركة المصيريّة الممتدّة، وإلى اكتفاء كلّ طرف -وخاصّةً الثائر منهما- بما تحقّق، وتأجيل الحسم لمستقبلٍ قادم؛ هذا مع إدراك كلّ طرف مخاطر ذلك الموقف على وجوده العضوي. ويتمثّل ذلك في الحالة السوريّة ويمكن اعتبار المسألة الليبيّة خليطًا من الحالتين. فقد تولّدت شرارة الحراك ضدّ النّظام، نتيجة للأسلوب العنيف في مواجهة الذين اختُلف معهم أيديولوجيًّا، متمثّلين في الجماعات الإسلاميّة. وهي جماعات قد تمركزت وتمترست في شرق البلاد بسبب ظروفٍ عمليّة، مدعومةً في ذلك بتعاطف جهويّ وقبليّ. ومن ثمّ، تبلور حولها حراك كلّ أولئك الذين لهم سببٌ للخلاف مع النّظام؛ سواء كان أيديولوجيًّا أو سياسيًّا أو جهويًا، وربّما كان قبليًا بدرجةٍ ما. [1]

وفيم يلي وقفة عند ابرز ثورات الربيع العربي بالشمال الإفريقي :

**أولا/ ثورة الأحرار التونسية**:

اندلعت يوم الجمعة 18ديسمبر2010 تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر2010 تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها (*توفي يوم* الثلاثاء الموافق 4 يناير2011نتيجة الحروق)، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة

1-عبد الله عمر. **إضاءة على بعض ملامح الرّبيع العربي وتداعياته**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013/3/13، على الرابط :

http://www.dohainstitute.org/release/a8fa4593-e44b-482e-8bb5-93fecebafcf6

الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014.

وتم بعد خطابه فتح المواقع المحجوبة في تونس كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، كما تم تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضًا طفيفًا. لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 14 يناير2011،

**ثانيا / ثورة 25 يناير أو ثورة الغضب بمصر:**

هي انتفاضة شعبية اندلعت يوم الثلاثاء 25 جانفي2011 م الموافق 24 صفر1432 هو يوافق يوم عيد الشرطة في مصر. وذلك احتجاجًا على سوء المعاملة خاصة بعد ظهور عديد من التسجيلات المصورة التي تظهر انتهاك رجال الشرطة للحقوق الإنسانية ولكن سرعاً ما تعاملت الشرطة والأمن المركزي بعنف وقامت باستخدام الرصاص الحي وكانت البداية في محافظه السويس ومات منها أكثر من 20 شابا مما جعل أهالي السويس تخرج في مظهرات حاشده سرعاًن ما تبعتها باقي المحافظات وتحولت المظاهرة من احتجاج على قمع الشرطة إلى احتجاج على سوء المعيشية والبطالة والسياسية والاقتصاد والتوريث وذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك .لذلك تعتبر الثورة المصرية جسد بلا رأس فلم يكن هنالك أي محرك للثورة حتى النشطاء والمعارضين لم يكن لهم أي ظهور فلقد كانت الثورة على حد تعبير الكثيرين هي ثوره ربانيه ، أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير2011 م, ففي السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير2011 م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.[1]

1- **موقع ثورة 25 يناير** ، يوم 2013/03/10 ، على الساعة : 14.15 ، على الرابط :

http://www.revolution25january.com

**ثالثا / ثورة 17 فبراير الليبية** :

هي ثورة شعبية ليبية اندلعت شرارتها يوم الخميس 17 فبراير2011 م **(يوم الغضب)** على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية. وسبقت الثورة احتجاج يوم 14جانفي بمدينة البيضاء ، وبنغازي على الأوضاع المعيشية واشتبك المتظاهرون مع الشرطة وهاجموا المكاتب الحكومية[1]. وقد تأثرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك. قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية, لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزّل, تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وفي يوم 21أوت2011 بدأ تدفق قوات المعارضة الليبية المسلحة على العاصمة طرابلس ابتداءً من الأحياء الغربية للمدينة دون مقاومة من كتائب القذافي التي ألقت أسلحتها حسب عدة وكالات الأنباء واعتقلت قوات المعارضة سيف الإسلام القذافي ومحمد القذافي أبناء الزعيم الليبي معمر القذافي، وفي يوم الخميس الموافق 20 أكتوبر 2011 توفي معمر القذافي في مدينة سرت آخر معقل له ودفنت جثته بعدها في مكان سري، وبمقتل القذافي وبعض أبنائه وهروب آخرين إلى خارج ليبيا ينتهي بذلك حكم عائلة معمر القذافي الذي دام أكثر من 40 عاماً.

وبالعودة إلى نظرية الدومينو فقد تأثرت بعض الدول المجاورة لهذا الحراك وان لم ترق الحركات الاحتجاجية بها الى مستوى الثورات، **فاحتجاجات الجزائر 2011 م** هي حملة احتجاجات شعبية غيرانها عمليا لم تنجح في جذب الشعب إليها وافلت بعد ايام ، بدأت منذ شهر جانفي عام 2011 م, متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي. وقادت هذه الاحتجاجات أحزاب المعارضة بالإضافة إلى الشبان الجزائريين الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وكذلك كانت **الاحتجاجات الموريتانية 2011 م** عبارة عن احتجاجات متقطعة للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وللتنديد بانتشار الفساد والبطالة والفقر... هذا وقد بدأت بعض التنظيمات الشبابية والحزبية بالقيام بسلسلة من المظاهرات والإعتصامات بغية الإطاحة بنظام الجنرال محمد ولد عبد العزيز.

1- **موقع الجزيرة نت** ، يوم 2013/04/12 على الساعة 18.10 على الرابط :

http://www.aljazeera.net/news/pages/bc6a2337-e1fa-4d8a-b799-09f9623b3508

ولعلّ توصيف الرّبيع العربي بإطلاق، وكأنّه موجةٌ من التّغيير ستعمّ العالم العربيّ على المستوى السياسيّ، ليس دقيقًا. إذ أنّ الحراك، وإن تشابهت شعاراته العامّة؛ فإنّ مآلاته قد اختلفت. فهو في دولٍ مثل الأردن والمغرب والجزائر، قد اكتفى باستجاباتٍ جزئيّة من جانب أنظمة الحكم القائمة. كما لم تكن له قيادة عضويّة فكريّة أو سياسيّة مركزيّة أو تنسيقيّة موحّدة، عابرة لبلاد المنطقة. وقد غلب على الظنّ، أن يكون ذلك متاحًا لجماعةٍ مثل الإخوان المسلمين وبقيّة الجماعات الإسلاميّة؛ ولكن ما حصل، هو أنّ تلك الجماعات لم تكن هي القائدة في تلك المستويات، مهما تعاظمت قوّتها في جانبٍ من جوانب دعم الحراك. وما حصلت عليه من كسبٍ في الانتخابات التي أعقبت ذلك الحراك، قد يكون مردّه أفضليّة نسبيّة في التّنظيم العملي، أكثر منه مكافأة لقيادتها الحراك الشّعبي.

إنّ المستقبل وحده، هو الكفيل بأن يكشف عمّا إذا كان الرّبيع العربي هو فقط فصلٌ من أشواط التّنافس بين قيادات جماعات فكريّة وسياسيّة، أنظمة الحكم هي ساحتها وأدوات عملها؛ أم أنّه بداية تحوّل اجتماعي شامل؟ وهل ستسمح القوى الغربيّة بأن تستكشف المجتمعات العربيّة والإسلامية بعضًا من سنن النّجاح النّسبي، أم ستسعى إلى خلق "فوضى خلاقة"؟

## المبحث الثاني: تأثير الحراك الشعبي على قلب موازين الأنظمة السياسية .

منذ قرون تحدث ابن خلدون على ان السلالات الحاكمة لا تدوم أكثر من ثلاثة أجيال قبل أن يقضي عليها الفساد الإداري. فتتسلم مجموعة أخرى مقاليد الحكم . هذه السلالة الحاكمة تتمثل في عوائل تربعت على عرش الدولة بعد اغتصاب السلطة او تأهيلها من الاستعمار الغربي، او المؤسسة العسكرية ، جميع الدول 22 الأعضاء في ما يسمى بالجامعة العربية مرت بثلاثة دورات من سلالات حاكمة و يبدوا أن الإجهاد قضى على بعضها و سيقضي على البقية الأخرى[1].

### المطلب الأول: التوجهات الجديدة لمختلف الأنظمة السياسية بالمنطقة

شكلت المنطقة المغاربية منطلقاً للحراك الشعبي ؛ بعد أن تمكّن الثوار والمحتجون من إسقاط النظام في تونس وليبيا؛ فيما عمدت دول مغاربية أخرى كالمغرب والجزائر إلى إعمال إصلاحات سياسية ودستورية هامة؛ وإذا كانت هذه التحوّلات تحيل إلى دعم الانتقال نحو الديمقراطية وبناء دول الحق والقانون وإرساء علاقات جديدة بين الحاكمين والمحكومين مبنية المواطنة والتواصل واحترام الحقوق والواجبات؛ فإنها تدعم توفير شروط اجتماعية تدعم الاندماج الاجتماعي المغاربي؛ بما يوفر قاعدة اجتماعية متينة لبناء اتحاد مغاربي واعد في عالم متغير سمته التكتل والعمل الجماعي. وفي ظل هذه الأوضاع المأزومة؛ أعادت الاحتجاجات و"الثورات" الشعبية العارمة التي شهدتها مختلف دول المنطقة الاعتبار والأمل للشعوب نحو غد أفضل. وإذا كانت هذه التحولات تتجه نحو اعتماد إصلاحات جذرية تروم تحقيق الديمقراطية والتنمية داخليا؛ فإنها تحيل أيضا إلى أن واقعا إقليميا جديدا يمكن أن يتشكّل إذا ما تم استثمار هذه التحولات والفرص للخروج من المأزق الذي تعيشه مختلف هذه الأقطار في عالم متغير؛

فتونس تحقق تقدمًا ديمقراطيًّا واضحًا رغم المصاعب الناجمة عن اضطراب الأوضاع ما بعد الثورة.وليبيا تعيش حالة مخاض ديمقراطي إلا أن تساؤلات عديدة تبقى قائمة حول استمرارها كدولة موحدة؛ فالواقع أن تفاقم الصراعات القبلية على خلفية النزاعات الإقليمية والتدخلات الأجنبية، يعزز من خطر انهيار وتفكك الكيان الليبي. في هذه المرحلة، تعيش ليبيا وضعية شبيهة بالوضعية العراقية، وتبرز في هذا الإطار فرضيتان: إما أن تصبح ليبيا دولة حديثة مركزية وديمقراطية أو أن ينتصر فيها الحُكم العشائري الفيدرالي أو الكونفيدرالي.

---

1- سداد جواد التميمي، **مرجع سابق** .

لقد ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية [1]أن دول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب، اعتمدت مسارات مختلفة، صوب الإصلاح في زمن الربيع العربي، كلا على طريقته الخاصة، إن مسارات هذه الدول الشرق أوسطية التي تنوعت ما بين تحول سياسي كامل كما هو حال تونس إلى آخر اقتصادي في الجزائر، أو ما بين هذا وذاك مثلما حدث في المغرب، إنما تلخص التجارب وردود الفعل المتباينة لأحداث الربيع العربي فضلا عن أن نجاحاتهم أو إخفاقاتهم في هذا الصدد قد تشكل دروسا للمنطقة بأسرها.

إن المغرب والجزائر مستقرتان بشكل ملحوظ، برغم التوترات المجتمعية التي تغلي تحت /وجههما الهادىء ، أما في تونس فقد تعاني البلاد تعثر الاقتصاد الوطني وسط تنبؤات قاتمة بدخول البلاد نفق الفوضى لكنها نجحت في إحراز تقدم يعد هو الأبرز صوب مجتمع أكثر انفتاحا.ولفتت الصحيفة إلى أنه في المغرب وبعد التظاهرات الواسعة التي قادها شباب حركة 20 فبراير الداعمة للديمقراطية، تعهد العاهل المغربي الملك محمد السادس بإجراء إصلاحات دستورية تضمن ومنح مزيد من السلطات للأجهزة التنفيذية وإجراء استفتاء على الدستور المعدل الذي حظي بموافقة المواطنين ، فضلا عن فوز حزب إسلامي في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي شهدتها البلاد ليتولى بعدها مسؤولية تشكيل ائتلاف حكومي جديد.

أما بالنسبة للجزائر عملاق النفط - كما وصفتها الصحيفة، فيرى الكثيرون أنها استثناء لظاهرة الربيع العربي، حيث وعد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بإجراء سلسلة من الإصلاحات تتضمن تعديل القوانين التي تتحكم في عمل وسائل الإعلام والأحزاب السياسية.وفي تونس مهد ثورات الربيع العربي، اعتبرت الصحيفة أنه ربما يترأى للبعض أن البلاد باتت على شفا اندلاع أحداث عنف بل وربما ثورة ثانية، غير أن السمة المميزة لتونس هي إنها في وسط الاحتجاجات التي تندلع بين الحين والآخر والأزمات السياسية والمواجهات تتمكن دائما من نزع فتيل التوترات والتوصل إلى تسوية بين الأطراف المتنازعة. كما ترمي المبادرة التونسية لعقد قمة مغاربية إلى قطع الصلة مع الماضي؛ حيث يمكن لهذه القمة اتخاذ تدابير فعلية ملموسة لغاية تسوية مختلف النزاعات بالمنطقة، كما يمكنها الإعلان عن إجراءات رائدة كإعادة فتح الحدود، وتحرير المبادلات التجارية، وانطلاق المشاريع الكبرى متعددة الأطراف؛ فتكون بوادر مبشِّرة بعقد ميثاق مغاربي جديد....

---

**1**-واشنطن بوست: **دول المغرب العربي تعتمد مساراتها «المختلفة» صوب الإصلاح**، يوم 2013/04/25 الساعة 17.01 على الرابط :

http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31122012&id=44eec4fa-1a29-49e2-b56d-a2d99b801107

هذا و يجب الأخذ بعين الاعتبار القدرة الجزائرية على المناورة، فيمكن للسلطات الجزائرية القيام بأعمال تدفع إلى عدم الاستقرار بالمنطقة إذا شعرت أن التحولات الجارية بالمنطقة تهدد مكانتها الإقليمية وتماسكها الداخلي، لكن هذا لا يجعل تونس تتخلى عن دبلوماسية متجددة وواعدة تحمل قيم التفتح والديمقراطية والتسامح. قد تمثل المبادرة التونسية، لإحياء المشروع المغاربي، إطارًا مناسبًا للإستراتيجية الجزائرية حتى تقطع مع سياستها المتصلبة وتمهد لإعادة بناء الاتحاد، على مثال نموذج إعادة البناء الصيني (بريسترويكا صينية)،وتمتلك تونس عددًا من الخيارات:

- السعي إلى تشجيع وتوعية المجتمع المدني والشعوب في جميع الدول المغاربية باتخاذ إجراءات ملموسة، هدفها استعادة زمام المبادرات القطاعية، للتغلب على التنافس الاقتصادي والسياسي بين الأنظمة، كما يمكنها السعي إلى غرس وعي مغاربي حقيقي بالتركيز على أهمية وجود مغرب كبير مندمج وآمن، يخلق الفرص ويوظف المؤهلات لبناء المستقبل الواعد. والفاعل الرئيسي في هذا الخيار هو المجتمع المدني الذي يمكن أن يتجاوز السياسات الحكومية، فيكون القاعدة التي ينطلق منها بناء كيان مغاربي موحد.

- يجب كذلك، على المستوى الإقليمي، طرح الإشكالية الشائكة للأمن الجماعي بكامل الوضوح للارتقاء إلى رؤية موحدة وشاملة للرهانات الأمنية. كما يجب طرح مجموعة الرهانات المرتبطة بالأمن الشامل والتنمية المستديمة على الصعيد الطاقوي والمناخي والاجتماعي والثقافي وغيرها ، وبناء على الواقعية التونسية، فإن البناء المستقبلي لاتحاد المغرب العربي يجب أن يركز على التكامل بين المصالح المغاربية ومصالح الاتحاد الأوروبي، حتى تتجنب السياسات العكسية التي قد تصدر عن الجانب الأوروبي.....

إذا ما تحقق الاستقرار السياسي على المستوى المغاربي يمكن التفكير في إنشاء نموذج جديد من العلاقات، خصوصًا على المستوى الاقتصادي في هذا الفضاء الجغرافي الواسع، يُمكّن من بعث منطقة للتبادل الحر قد تتطور على المدى البعيد إلى اتحاد جمركي وإلى سوق مشتركة، حيث تلبي هذه المبادرات حاجة ملحة لإنشاء إطار تعاون مغاربي للحد من مخاطر انفجار الصراعات بالمنطقة؛ فيصبح المستقبل أقل غموضًا وحاملاً لآمال وآفاق جديدة .

أكد المحلل السياسي، ورئيس مركز الدراسات الإستراتجية والأمنية، الدكتور امحند برقوق، في حديث ل "صوت الأحرار"، أن الجزائر[1] كانت سباقة في إحداث عديد التغييرات والقيام بشتى الإصلاحات التي ساهمت في استتباب الأمن ودفع عجلة التنمية، وقال إن بلادنا غير معنية بما يحدث من اضطرابات في العالم العربي وذلك بالنظر إلى خصوصياتها وما قامت به على مدار السنوات الفارطة، فيما اعتبر أن النظام السياسي وبالرغم من المبادرات التي قام بها، فإنه مطالب ببذل مزيد من المجهودات التي من شأنها ترسيخ الممارسة الديمقراطية استجابة لتطلعات الشباب الجزائري .

فيما يخص الجزائر، فإن وضعيتنا مختلفة لأننا عرفنا أزمات عديدة، حيث أن السنوات التي عشناها خلال الأزمة الأمنية خلقت وعيا ضد العنف من طرف الدولة والشعب، ونجد أن النظام منذ 1995 اعترف بأن المأسسة والدمقرطة شرطان أساسيان لإحراز أي تقدم، وقد شهدنا بالفعل عدة انتخابات سياسية واستقرارا فيما يخص الأمن، فالجزائر كانت السباقة نحو التغيير، كما أن السلطات العليا في البلاد استجابت لعديد المطالب لا سيما فيما يتعلق بتطلعات الشباب والتي نراها من خلال القرارات التي اتخذت على مستوى مجالس الوزراء...

ولكن يبقى أن الدولة مطالبة ببذل مزيد من المجهودات والتفتح أمام الطبقة السياسية والنخب المثقفة، إننا نثق فيما أنجز وما يتم إنجازه، يجب فقط الاهتمام بالشباب الذي هو بحاجة إلى دمقرطة وحرية التعبير. دولتنا ليست بحاجة إلى التغيير أو التحول كما حدث في مصر وتونس وإنما هي بحاجة إلى إصلاحات واستجابة إلى المطالب الاجتماعية وتحقيق عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية

إن الوضع في المنطقة العربية يعتبر تاريخيا بامتياز، وذلك بالنظر إلى طبيعة التحول الذي تعرفه عديد الدول العربية، وهذا ليس فقط بسبب لجوء الشارع للفعل السياسي ولإحداث التغيير، ليس بالمعنى الديمقراطي، ولكن بالمعنى الرافض للأنظمة السياسية الحاكمة، فسقوط النظام في كل من تونس ومصر إلى هاوية سياسية تعود بالأساس إلى فقدان أنظمة الحكم في تلك الدول لآليات حل النزاعات بالطرق السلمية على المستوى الداخلي ولكن أيضا لعدم ثقة المواطنين بالإجراءات السياسية، انتخابية كانت أم مشاركتية ولعدم قدرتها على إنتاج تداول على السلطة وتوزيع عادل للثروة.

---

1-امحند برقوق: **الجزائر غير معنية بالاضطرابات التي تعرفها المنطقة، يوم 2013/04/10 الساعة 10.35 على الرابط :**

http://www.djazairess.com/alahrar/21132

## المطلب الثاني: بروز تيار الاسلام السياسي

يمكن تقسيم الحديث عن موقف الإسلاميين من الربيع العربي وما أفرزه في الدّاخل الإسلامي إلى مستويين ، الأوّل : يخصّ جماعات الإخوان وحركات ما بعد الإخوان ، والثّاني :يتعلّق بالمجموعات السلفيّة . ففي المستوى الأوّل :بدا واضحًا أنّ الطبيعة التكوينيّة لهذه الجماعات التي تتّكئ على التّربية الهادئة ، والإصلاح المتدرّج ، وتعزيز الصّمود في مواجهة استبداد السُّلطة عبر ضخّ قيم الابتلاء والصّبر على الطغيان ( وهو الأمر الذي عزّز في أوساطها الرفض الصّارم لفكرة اللّجوء إلى العنف مهما اشتدّ الاضطهاد )؛ هي عوامل قد جعلت دوائر القرار والعقل الجمعي في هذه الجماعات قادرةً على امتصاص تبعات القمع السّياسي .غير أنّها مع ذلك غير قادرة على الانطلاق والمبادرة في لحظة التّغيير الجذرية ؛ وهو الأمر الذي جعل أغلبية الجماعات والأحزاب الإسلامية تُصاب بحالة تردّد وارتباكٍ في تعاطيها مع لحظات اشتعال الحدث الثّوري.[1]

مع بدء الثورات السّلميّة في تونس ثمّ مصر أصيب الفكر السّلفي بارتباكٍ واضحٍ ؛ فهو يعرف أنّ" الخروج المُسلّح "يكون متى وجد كفر ، كما يعرف معنى الخروج على أئمّة الجور ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعنده نصوص وتجارب عديدة تُحذّر من" الفتنة.لذلك ،فإنّ "الثورات العربيّة السلميّة "قد وقعت عنده في منطِقة فراغ فقهي وسياسي.

وتجدُر الإشارة إلى أن تعامل الأنظمة الحاكمة، في البلدان العربية، مع الحركات الإسلامية، ما قبل الثورات الحالية، لم يكن واحداً. ذلك بأن بعض تلك الأنظمة كانت تنْهَج مع تلك الحركات سياسة القمْع والعنف والتضييق؛ لِمَا كانت تلْمَسه فيها من خُطورة على مستقبلها في سُدّة الحكم، ولِما كانت تتمتع به من قدرة على الاستقطاب والتأثير (كما في سوريا والعراق وليبيا). على حين سلكت أنظمة أخرى نهْجاً آخرَ مع الإسلاميين، لاسيما مع الحركات التي تنبذ العنف والإرهاب؛ فحاولت إدماجها في المجتمع وفي اللعبة السياسية، وإشراكها في تحمل المسؤولية بدلاً من الاكتفاء بالنقد والتعليق؛ وذلك "بهدف وترويضها والتقليل من ومخاطرها والتحكم في حجمها، ومراقبة نموّها. ومن الأمثلة على ذلك ما حصل في اليمن والكويت والجزائر على عهد بوتفليقة.

---

1-نواف عبد الرحمن القديمي ،**الاسلاميون و ربيع الثورات الممارسة المنتجة للأفكار**، مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات افريل2012، الرابط :

http://www.dohainstitute.org/release/881543a9-bcf9-4893-bedc-7733797beabc

يبدو، إذاً، أن الرابحَ الأساس من الحَرَاك الشعبي الذي شهدته بلدان الربيع العربي هو حركات ما بات يُعرف بـ"الإسلام السياسي"، طبْعاً إلى جانب شعوبها التي تحررت من الديكتاتورية والتسلطية. فهذه الحركات التي كانت تعاني التهميش والإقصاء، في عدد من الأقطار، وفي أحسن الأحوال كانت تشتغل كمكوّن في فضاء المعارضة السياسية؛ يقتصر دورها على النقد والمراقبة والتقويم في الغالب، دون أن تكون لها سلطة فعلية في إدارة المجتمع... صارت، اليوم، في بعض بلدان الربيع العربي، لاعباً محورياً في فضاء السلطة، أُلقِيت على عاتقها مسؤوليات جسيمة والتزامات كثيرة، وستجد نفسها أمام أسئلة وتحديات جديدة لم يسبق لها أنْ واجهتها في مسارها النضالي والسياسي .فبالأمس كانت ترى ما يجري، وتنتقد وتعارض وتطالب بالتغيير، وتنبّه على مواطن الخلل... في عدد من برلمانات البلاد العربية، حين تُواجه – باستفسارات – الأغلبية الحاكمة. ولكنها اليومَ في وضْعٍ مغاير تماماً؛ فهي اختارت تحمّل مسؤولية الإدارة والتدبير، والانتقال إلى فضاء سياسي حسّاس يتوقف عليه نجاحها أو فشلها شعبياً، جاعلةً نفسَها في مكان قابل للمُحاسَبَة على أداء الفاعلين فيه. ولكي تنجح الحركات الإسلامية التي بلغت مواقع المسؤولية وتسيير الشأن العام، في أعقاب انتخابات حُرّة وديمقراطية، عليها "أن تُثبت قدرتها على استيعاب هذه المرحلة "الصِّفْرية" في الحياة السياسية العربية، والتخلص من ضغط الإرْث السياسي السابق، يجب أن ترتكز أولوية الحركة الإسلامية على بناء دولة القانون والمؤسسات المَدَنية الصلبة والراسخة لتكون ضماناً لاستمرار الفضاء السياسي الحرّ في المستقبل.[1]

1- نواف بن عبد الرحمن القديمي، **نفس المرجع السابق،**

## المبحث الثالث: التحديات المفروضة على التجربة التكاملية المغاربية بعد الحراك

حقيقة لقد خلف الحراك بالمنطقة جملة من التحديات المفروضة على دول المغرب العربي منها الداخلية ومنها الخارجية ، فيها ما تعلق بشعوب دول المنطقة وأخرى بالدول الكبرى وسطوتها وهيمنتها على الشمال والساحل الافريقي ..

### المطلب الاول: تأثير الحراك على التضامن بين شعوب المنطقة

إنّ الربيع العربيّ لم يجعل هدفَه الأسمى إسقاطَ رؤساء الأنظمة فقط، بل إسقاط هذه الأنظمة كلّها، لإدراكه أنّ من شأن الإبقاء على أجهزتها وكوادرها أن يُنبت في المستقبل قادةً مُفسدين آخرين. وجعل الربيعُ العربيُّ من القضاء على الأنظمة التسلطيّة نقطة البدْء في مسلسل طويل من الإصلاحات البنيويّة العميقة، وفي مجابهة التحدّيات المفروضة من الداخل ومن الخارج معًا. ولعلّ أبرز هذه التحدّيات: "تحديد الهُويّة والانتماء في ما يتعلّق بالدولة وطبيعتها ومرجعيّتها (دولة مَدنيّة – المرجعيّة الإسلاميّة – النظام العَلمانيّ...). ويشكّل بناءُ نظُمٍ تؤْمن بالتعدديّة السياسيّة والتداول السلميّ للسلطة، من خلال ممارسة الديمقراطيّة الحقّ عبر صناديق الاقتراع، إلى جانب الإيمان بحريّة التعدديّة الدينيّة والمذهبيّة والقوميّة والثقافيّة والاجتماعيّة للأقلّيّات وحمايتها، هاجسًا مشروعًا في تأمين دولة المواطنة والوطن للجميع.[1]

ولعل أهمّ دلالة يمكن استقاؤها من حراك الربيع العربيّ أنّ إرادة الشعوب التوّاقة إلى الحريّة لا تُقهر، وإنْ وُوجهتْ بأعْتى أصناف السلاح، لأنها تدرك أنّ الحريّة والكرامة كنْزان عزيزان حقيقٌ أن تُبذل لأجلهما الأنفس. وكشف ذلك الحراك، أيضًا، أنّ الثورة نَتاجٌ حتميٌّ لواقعٍ سِمتُه الأبرزُ هي الفساد والقهر والركود وغياب المساواة.

وعلى الرغم من هذه المعوّقات كلّها، فقد تكلّل حراكُ بعض هذه الشعوب بالنجاح، وإنْ كانت الحصيلة ثقيلةً بكلّ المقاييس. وممّا ساعد الثورة، في أغلب هذه الدول، على تحقيق ما حقّقته، طابعُها السِّلميّ المدنيّ، وانسجامُ نسيجها المجتمعيّ الذي عكسَه انخراطُ أبناء تلك البلدان في الديناميّة الاحتجاجيّة بصرْف النظر عن تفاوتهم الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ. ولا ينبغي أن نُغفل، هنا، الإسْهامَ المتميّز للطبقة الشابّة في إطلاق شرارة الربيع العربيّ وإنجاحِه، أعانَهم – على ذلك – استغلالُهم الواسعُ لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة التي لم تستطع أنظمةُ الحُكم ضبْطَها وتعطيلَ مفعولها. كما كان تحييدُ الجيش في الصدام بين الشعوب المُحتجّة وأنظمتها أحدَ العوامل المُساعِدة على انتصار الثوار؛

---

-1عامر صالح، **"الربيع العربيّ وخيار الديمقراطيّة: الأسباب – المخاطر – الآفاق،"**، مجلة الحوار المتمدّن (العراقيّة)، 2011/09/27.على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

والساحة العربية التي تشهد نهوضا جماهيريا كبيرا إبتغاء الإصلاح ،تمثل قضية الديمقراطية أولوية مطالب الجماهير الداعية لتغيير الواقع وإنتشاله من حالة الجمود والتكلس التي يعيشها منذ عقود عديدة غيبت فيها حريات المواطن في التعبير والعقيدة والاجتماع والتظاهر والنشر والمشاركة السياسية في صنع القرارات ورقابة تنفيذها ،والانعتاق من سياسات نهج التسلط والإستبداد والقمع ،ومغادرة منطق الوصاية الذي تمارسه السلطات الحكومية ،وبما يكفل التوزيع العادل والمتوازن لثروة البلاد ،وتوفير سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وفك الارتباط بالقيم والتقاليد والعادات التي غدت عوامل معيقة لإرادة الشعب في الإصلاح والحداثة ،وتحديد افق التغيير ومداه بما يتوافق وقدرات الشعب وطموحاته ورغباته. ولما عاشته الشعوب العربية من تجارب مرعبة ومفجعة في تصارع الحكام وتكالبهم على السلطة وتشبثهم واستماتتهم بالاحتفاظ بها بالرغم من الرفض والادانة الشعبية ،تراجعت قيم الديمقراطية في العالم العربي وهيمنت سياسات الاستبداد والتفرد بالسلطة واحتكارها من قبل الحكام ،ما وضعهم في تعارض مع شعوبهم ومواجهة دائمة لفشلهم في إستقراء لمعطيات الواقع ومؤشراته ،والإفادة من تجارب الشعوب وخبرات التاريخ والتعاطي مع حركة الشعوب المتطلعة نحو تحديث وتطوير الواقع الحياتي لها بعد تنامي الوعي السياسي وتعاظم الحراك الشعبي الداعي للتغيير بما يتسق والمسيرة الحضارية الصاعدة للشعوب والهادفة الى بناء نظام دستوري يضمن قيام انتخابات نيابية نزيهة وتوزيع فعال للسلطات الثلاث ،التشريعية والتنفيذية والقضائية دون تداخل أو هيمنة ، وكلما كانت هذه المؤسسات أكثر استقلالية في قراراتها ،وجسدت المهام الموكلة اليها بصدقية وأمانة ،كانت أكثر تمثيلا للشعب ومصالحه الحيوية وتعبيرا عن المستوى الحضاري للعملية السياسية والتطور الاجتماعي ،والديمقراطية التي ينبغي أن تقوم على المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين[1]

1- احمد العاني ، **الحراك الشعبي في الوطن العربي والديمقراطية** ، يوم 2013/04/22 على الساعة 13.37 ، على الرابط :

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17101

## المطلب الثاني: علاقات دول المغرب في ظل الضغوط الدولية

آلينا في هذا المبحث التركيز على الرؤى والضغوطات التي تنظر بها وتمارسها الدول المتقدمة للهيمنة على منطقة ودول المغرب العربي ، والتنافس الشرس بينها لفرض نفسها بالمنطقة ...

### الفرع الأول : الاهتمام الامريكي بدول المغرب العربي

اهتمام امريكا بالجزائر, يعني أن المنطقة المغاربية ككل أضحت مفتوحة على تغيرات كبيرة تطال النظم العسكرية والسياسية والاقتصادية التي كانت تسير بها.ولم يعد خافيا أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تحكم سيطرتها على المغرب العربي بعدما طوّقت المشرق بقواعد عسكرية وأساطيل بحرية تسبح في مياه الخليج التي صارت عينا على كل التحركات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط . فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تجعل لنفسها موطئ قدم راسخ في الشمال الإفريقي بعدما هيأت لنفسها أمكنة حيوية في غرب إفريقيا ووسطها وجنوبها. وهي بذلك تريد متابعة التحولات الأوربية عن كثب، سيما بعدما فقدت حلفاء تقليديين في دول أمريكا اللاتينية التي اجتاحها المد الاشتراكي المناهض للعولمة والرافض لهيمنة واشنطن على العالم .[1]

لهذا، فإنه من ضمن الخيارات التي تتدارسها الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء طوق أمني يحميها من كل اعتداء إرهابي إقامة قواعد عسكرية في موريتانيا، وهو خيار سبق وأن نفاه مسئولون أمنيون أمريكيون، إلا أن نفي الشيء دليل على ثبوت عكسه، كما يقال.

ولهذا ستساهم القواعد العسكرية المحتمل إنشاؤها في موريتانيا بفرض حماية على الاستثمارات الأمريكية في الصحراء الكبرى، ومراقبة تحركات الجماعات المسلحة بالتنسيق مع القيادات العسكرية الجزائرية والمغربية والليبية، دون إحراج هذه الدول بإنشاء قواعد عسكرية بداخلها، لأنه سيساهم في خلق بؤرة توتر في مكان تريده واشنطن من الآن فصاعدا آمنا ومستقرا. بل إن بعض المصادر شرعت في الحديث عن تعديل تركيبة الجيش الجزائري ليكون وكيلا أمنيا إقليميا للإدارة الأمريكية بمنطقة الصحراء الكبرى.

.

### الفرع الثاني : دول المغرب العربي والتطبيع الإسرائيلي

كشفت مصادر في وزارة التجارة الجزائريّة أنّ شركة تجاريّة في شرقي الجزائر كانت على الدوام تصدّر النحاس والألمنيوم إلى الكيان الصهيوني عبر قبرص , وقد استغلّت هذه الشركة تشجيع الدولة الجزائرية تصدير المواد الإنتاجيّة من غير النفط والغاز , وحسب مصادر عليمة فانّ الجهات الرسمية كانت على علم بكل الصفقات وأنّ أصحاب هذه الصفقات لهم علاقة بالمافيا الجزائرية التي ازداد نفوذها في العشر سنوات

1- يحيى أبو زكريا ، **مرجع سابق** ، ص 20-23

الأخيرة التي قوامها ضبّاط رفيعو المستوى وعناصر في الأجهزة الأمنية وسياسيون وأرباب أموال في الجزائر , وقد اعترف مدير عام الجمارك السابق سيد علي لبيب بوجود مثل هذه الحالات لكن وبتعبيره لا يوجد قرار سياسي بتعريّة هذه الحالات , والعجيب أنّ النحاس والألمنيوم المباع لإسرائيل هو من بقايا سكك الحديد المسروقة والكابلات المسروقة والمصنوعة من النحاس ، كما يفيد مصدر موريتاني مطلّع أنّ الاتفاقات السريّة في المجال التجاري والصناعي والعسكري بين الدولة الموريتانيّة الكيان الصهيوني كبير ومهم للغاية لكن لم يحن الوقت للإعلان عن هذه الاتفاقات للضرورات المعروفة . أمّا في المغرب فرغم إعلان المغرب عن تجميد مكتبه التمثيلي والديبلوماسي في تل أبيب فانّ سياسة القنوات المفتوحة مع اسرائيل مازالت ساريّة , وفي تونس فان وكالات السفر والساحة منشغلة بنقل الآلاف من الإسرائيليين من الأرض المحتلة في فلسطين وإلى تونس للحج إلى مقام غريبة في الساحل التونسي والذي ينتظر أن يشهد زيارات مكثفة إلى المقام الذي يوليه اليهود أهميّة خاصة , والسلطة التونسيّة تعتبر ذلك جزءا من تنشيط صناعة السيّاحة .

## خاتمة الفصل الثاني

ان المتتبع لمسار أحداث الربيع العربي وانعكاساته الواضحة ، جلب اهتمام الداخل والخارج فتحركت دول المغرب العربي علها تحدث تغييرات ولو تزيينية لاحتواء الاوضاع والابقاء على رموز السلطة فيها ، ناهيك عن الاهتمام المتزايد خارجيا والساعي بكل ما أوتي من علم وقوة لمسك زمام أمور دول المنطقة لكونها بوابة هامة على القارة الكنز ...

# الفصل الثالث : سيناريوهات مستقبل

# التجربة التكاملية المغاربية

- المبحث الأول : تعميق الإرادة السياسية بأهمية تطوير التكامل
- المبحث الثاني : تراجع قناعات صناع القرار بضرورة التكامل
- المبحث الثالث : تنامي مفهوم الحس الأمني الانعزالي بالمنطقة

تبدو البلاد المغاربية كأنها ذيل يتمحور حول قطب مركزي خارج عن ساحته، يتفاعل مع إستراتيجيات صادرة عن قوى خارجة عنه، سواء كانت أوروبية أو أميركية أو إفريقية أو عربية أو أي كيان إقليمي آخر. ويمثل هذا التموقع تهديدًا للكيان الجيوسياسي المغاربي فيصبح مجرد وحدات جغرافية متجاورة، مجردة من الإرادة الجماعية، ومن المصالح المشتركة؛ فتفقد البلاد المغاربية قدرة التأثير على محيطها المتوسطي والأوروبي والإفريقي ....

هذا و تشير المعطيات والسياسات في دول المغرب العربي إلى وجود رغبة في تفعيل اتحاد المغرب العربي، إلا أن التحديات التي تواجه تفعيله و تعيقه ، يمكن أن تؤدي بالقيادات إلى اتخاذ تدابير ومبادرات قطاعية كفيلة بتحقيق تعاون جزئي يلبي حاجياتها كدول قطرية. ويمكن في هذا الإطار الحديث عن ثلاثة رؤى مستقبلية للتجربة ....

## المبحث الأول : تعميق الإرادة السياسية بأهمية تطوير التكامل

ليس هناك ما يؤشر على قرب إنجاز هذا التوقع في الوقت الراهن، وبالتالي فهو سيناريو بعيد المدى. لكن مشروعية طرحه كسيناريو من بين السيناريوهات المتوقعة نابع من الفرضية التالية:

كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية ، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير .

وفي هذا السياق سنحاول إبراز بعض الإمكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بآفاق التحول السياسي في المنطقة. ومن بين هذه المعطيات :تجربة التحول الديمقراطي في المغرب، وبوادر الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، والنجاح النسبي لمسلسل المصالحة في الجزائر، وبوادر المصالحة في ليبيا، مع بروز بعض المؤشرات لفائدة التغيير، وظهور الملامح الأولى لبعض مظاهر الممانعة المدنية والحقوقية في تونس.

كما تفيد المعطيات المرتبطة بالحياة السياسية المغربية تحميل جزء من التيار الإسلامي إلى تدبير الشأن العام من موقع المسؤولية الحكومية - طبعا بالتحالف مع قو ى سياسية أخرى- وهو ما من شأنه أن يطلق ديناميكية سياسية جديدة ستكون لها انعكاسات إيجابية على الوحدة المغاربية ، بالنظر إلى التحرر النسبي للتيار الإسلامي من خطاب التجزئة والنزعة الوطنية الضيقة، علما أن مختلف الاتجاهات السياسية في المغرب تعبر في خطاباتها السياسية على أن بناء المغرب العربي هو خطوة استراتيجية لابد منها؛ لمواجهة التحديات المحدقة بالمنطقة، غير أن العائق الوحيد لدى الجميع هو الموقف الجزائري الداعم لجبهة البوليزاريو في الصحراء.

---

1- مهدي تاج ، **مشروع المغرب العربي:فرصة التحول الديموقراطي،** مركز الجزيرة للدراسات 2012/12/12. يوم 2013/04/10 على الرابط :

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/201222293539322151.htm

2- بلال عبد الله، **المغرب العربى بين التكامل الإقليمي والتفتت الجيوبوليتيكي** ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، يوم 2013/04/12 على الرابط :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=858832&eid=65

طبعا هناك« مفهوم وطني للأمن ، يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية». [1] لكن واقع التجزئة عليه أن لا يلغي ضرورة التفكير في بلورة رؤية مغاربية موحدة لمفهوم الأمن؛ لأن من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن لأي دولة في المغرب العربي أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن الدول المجاورة، وهذه النتيجة تشهد بها الأحداث الجارية في المنطقة . وفي هذا الاتجاه أيضا نسجل جملة من الخطوات الايجابية :

1- الريادة التونسية وتجاوز الثنائية القطبية، فقد تولّى الرئيس التونسي منصف المرزوقى حمل لواء الاتحاد المغاربى فى انطلاقته الجديدة، ويكتسب هذا الملمح أهميته في ضوء بعدين مهمين، أحدهما موضوعي والآخر ذاتي. أما البعد الموضوعى فيتعلق بالموقع المتميز الذي تحتله تونس في طليعة سلسلة ثورات الربيع العربي، والتي أطلقت بدورها موجة من التفاعلات التى لم تنته تداعياتها على إقليم الشرق الأوسط بعد. بينما يتمثّل البعد الذاتى فى العامل الشخصي الخاص بالرئيس التونسي، وما تمثله عائلته المتوزعة بين تونس والمغرب من تجسيد حي ورمزى للوحدة المغاربية. لكن يظل المغزى الأهم هو كسر تونس لحالة الاحتكار التى تمثلها الثنائية القطبية بين الجزائر والمغرب، فتونس دولة صغيرة وفقيرة، وليس لديها طموح فى لعب دور المهيمن الإقليمي، ومن ثم فإن هذه الريادة التونسية تساعد على تجاوز الحساسيات بين البلدين الكبيرين فى الإقليم، وكسر احتكارهما لصياغة المشهد السياسى هناك.

2- إتباع نهج براغماتى تدرّجي، ويتمثل هذا النهج، من ناحية، فى التوافق على عزل الملفات المستعصية، وبالأخص ملف الصحراء، وتركها فى مسارها لدى الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى، العمل على إنجاز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتكامل،[2] وهو ما لخصه المرزوقى فى حديثه عن الحريات الخمس، وهى "التنقل، والإقامة، والعمل، والاستثمار والتملك، والمشاركة فى الانتخابات".

إذن تبقى الإرادة السياسية لصانعي القرار بالمنطقة عامل مهم في تسريع وتيرة التكامل وتحقيق آفاقه المنتظرة ألا وهي اتحاد دول المغرب العربي ..

---

1-علي الدين هلال ، جميل مطر ،**النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، الطبعة السابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، 2001 ، ص :268.

2-عبد العلي حامي الدين، ب**ناء المغرب العربي سيناريوهات المستقبل** ، يوم 2013/04/15 على الرابط :

http://www.alquds.co.uk/index.asp? =data\2013\03\03-01\01qpt480.htm

## المبحث الثاني: تراجع قناعات صناع القرار بضرورة التكامل

وهذا السيناريو يستند إلى الخلافات التاريخية بين دول المنطقة ، وخصوصا نزاع الصحراء الغربية ، فالشعب الصحراوي مُصِرٌ على تقرير مصيره،[1] وتأسيس دولته وفق قرارات (الشرعية الدولية ، والمغرب رافض لحل الاستقلال ؛ بل يفضل حل الحكم الذاتي للمناطق الصحراوية ، وهذا ما يصطدم مع موقف الجزائر الثابت من القضية الصحراوية الداعم للاستقلال ، وهذه المواقف المتصادمة تقطع الطريق أمام أية مبادرة لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، وبالتالي بقاء الوضع على ما هو عليه ، وتفويت فرصة الاندماج الإقليمي المغاربي ، وتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة.

هو إذن سيناريو الجمود، مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء. فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية ، وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلية، وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال، لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال، وستحفظ ماء الوجه للجميع؛ لأن نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب، كما يتجاوز مطلب الانفصال والاستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليزاريو مدعومة بالجزائر.

فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية ، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ ، بل وارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد، وهو الضامن لدوام الدولة، واستمرارها في دائرة حدودها الحقة. وفي هذا السياق يجدر التذكير بقرار سابق لمجلس الأمن سنة 2003 أ كد فيه على أنه « سوف يفرض الحل على الأطراف المعنية في حالة إذا لم تتوافق هذه الأطراف على أسس خاصة بها للتسوية» ،وهو ما اعتبر آنذاك بمثابة ضغط من الأمم المتحدة على هذه الأطراف(المغرب والجزائر تحديدا) بهدف دفعها للبحث بصورة ثنائية عن تسوية لقضية الصحراء دون تدخل من المنتظم الدولي.

---

**1-** بلال عبدالله ، **المغرب العربى بين التكامل الإقليمى والتفتت الجيوبوليتيكي** ، مرجع سابق .

وليس من المستبعد اليوم أنه في حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين، كحل دائم ونهائي، أن تشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام استراتيجيات الدول الكبرى ، إما في اتجاه :

- تأييد الصراع والمزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة، أي استمرار وضع لا غالب ولا مغلوب، واستمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات، أمام إصرار الأطراف المتنازعة على الزعامة الإقليمية في المنطقة.

أو:

- التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات ، ويتناغم مع المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى ، وهنا يمكن أن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري ، والثروة السمكية المغربية ) من جراء العديد من الاتفاقيات المجحفة.

## المبحث الثالث : تنامي مفهوم الحس الامني الانعزالي بالمنطقة

في مقابل الحراك المغاربى المبشِّر بإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، [1] يواجه الإقليم ديناميكيات مناقضة لهذا النزوع التكاملي، أو ما يمكن وصفه بقوى طرد معاكسة لقوى الجذب، ويمكن الإشارة إلى نمطين مختلفين من قوى الطرد هذه على النحو الآتي-:

1- التعاون الإقليمي خارج الإطار المغاربي، حيث تتعدد الأطر المنافِسة للاتحاد، والتى تشارك فيها الدول المغاربية، ويأتى فى مقدمة هذه الأطر مجموعة 5+5، والاتحاد من أجل المتوسط. كذلك هناك لجنة الأركان العملياتية المشتركة، والتى شكلتها الجزائر فى أفريل 2010 مع كل من مالى والنيجر وموريتانيا بغرض مكافحة الإرهاب، وكان لافتاً وقتها تعمّد استبعاد كل من المغرب وليبيا. ثم تمثّلت أحدث صيحات التعاون خارج الإطار المغاربى فى الدعوة التى وُجِّهَت للمغرب للانضمام لمجلس التعاون الخليجي، وهى مسألة مازال التباحث بشأنها جارياً.

2- تنامى النزعة الانفصالية داخل الإقليم المغاربى وفى محيطه ، بشكل قد يفضى مستقبلاً إلى نمط من الجهوية الموسّعة تعم الإقليم، فبالإضافة للمشكلة المزمنة الخاصة بالصحراء المغربية والتى ستنتهى فى أحسن الأحوال بإقرار الحكم الذاتي، توجد نماذج أخرى لهذه النزعة، مثال لذلك ما حدث فى شهر مارس حين تم إعلان إقليم برقة الليبي، من جانب واحد، إقليماً فيدرالياً. كذلك هناك الأزمة الممتدة منذ عقود، والمتعلقة بتمرّد الطوارق فى شمال مالي، والتى شهدت تحولاً خطيراً في الفترة الأخيرة ، حين طرحت الحركة الوطنية لتحرير أزواد للمرة الأولى مطلب حق تقرير المصير والانفصال عن دولة مالي، وهو ما أثار حفيظة كثير من الأطراف الإقليمية والدولية، لاسيّما الجزائر، غير أن الموقف الأكثر إثارة فى التعاطى مع هذا التصعيد من قبل الطوارق كان موقف موريتانيا، التى أبدت على لسان وزير خارجيتها حمادى ولد حمادى تفهّماً يرقى - فى نظر بعض المراقبين - لدرجة المباركة والتأييد، حين صرّح بأن ما يحدث هو "شأن داخلى مالي"، وأن "الطوارق لا يحاربون دولة أجنبية، ولديهم مطالب واضحة بشأن الهوية". أخيراً تأتى المسألة الأمازيغية وتعاطى الدول المغاربية معها، فى ظل التنامي الحادث بشأن المطلب الأمازيغي، سواء فى ليبيا أو الجزائر أو المغرب، وقد كانت المسألة الأمازيغية حاضرة فى اجتماع وزراء خارجية الاتحاد بالرباط فيفري الماضي، حين طرح وزير خارجية المغرب سعد الدين العثمانى اقتراحاً بتحويل اسم اتحاد المغرب العربى إلى الاتحاد المغاربي .....

---

1-عبد العلي حامي الدين ، **بناء المغرب العربي سيناريوهات المستقبل**، مجلة القدس العربي.2013/03/03. على الرابط :

http://www.alquds.co.uk/index.asp? =data\2013\03\03

إن الثورات أظهرت فشل الدولة القطرية وفشل أنظمة الحكم على مختلف المستويات، ومن هنا لا بد من وضع مطلب الوحدة العربية على رأس مطالب الثورة، كما حذرت من تجاوز هذه الثورات إلى مطالب محدودة ومحلية، ما يجعلنا أسرى للفئوية والقطرية، خاصة أن الفوضى الخلاقة سياسة غربية يراد لها أن تفرض في عالمنا العربي وبين شعوبه، حيث إن هدف الثورة يجب أن ينصب في الإصلاح والتغيير ومواجهة الأنظمة دون أن يصل إلى حد انهيار الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، لأن ذلك يشكل خطرا كبيرا على منظومة الدولة والمجتمع معا، والخاسر فيه هو كل مكونات الدولة، وليس النظام الفاسد فقط، على أنه لا يجوز أن نحمل الثورات فوق طاقتها بتحقيق كل الآمال والطموحات، فهي تتبلور مرحليا، وعلى النخب السياسية والفكرية والمجتمعية العربية أن تقف معها في تحقيق مصالح الشعوب.

ومع تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي بفعل الثورات في كل من تونس، وليبيا التي تعرف انفلاتًا أمنيًا كبيرًا، وتهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود مع تونس والجزائر، ونتيجة تزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية-المغربية، وتصاعد مشكلة الجماعات الإسلامية المتطرفة في جنوب دول المغرب العربي. كما أن هناك تزايدًا في اختطاف الرهائن من طرف الجماعات الإرهابية في كل من موريتانيا وجنوب الجزائر، وتصاعد الحركات الإسلامية، ونزعة التطرف في تونس،

كل هذه المؤشرات [1] تقتضي تنسيق القطاعات الأمنية لدول المغرب العربي، والتنسيق الأمني والاستخباراتي لمراقبة الحدود، ومواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة. وفي هذا السياق، دعت الجزائر إلى عقد اجتماع قمة مغاربية نهاية 2012 لمواجهة التهديدات الأمنية.

وبالتالي فهذا السيناريو يرجح كفة التعاون الأمني الذي فرضته التحديات الراهنة، دون توسيع هذا التعاون ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي إعطاء الأولوية لأمن الدول حمايةً لسيادتها من الأخطار الخارجية.

1- ندوة التحولات السياسية والشعبية في الوطن العربي، الدلالات والآفاق، مركز دراسات الشرق الاوسط الاردن ، يوم 2013/04/15 على الساعة 16.15 على الرابط : http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-

## خـــاتمـة الفصـــل الثـــالث

وختاما يمكن القول، إن منطقة المغرب العربي موحدة من دون توحيد نتيجة التجانس الجغرافي والاجتماعي والثقافي والحضاري، إلا أن اختلاف السياسات الاقتصادية لدول المنطقة والخلافات السياسية كنزاع الصحراء الغربية، وطبيعة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، ونظام التصويت فيه، لا يخدم مسار التكامل الاقتصادي والاندماج السياسي المغاربي.

ورغم ذلك؛ فإنه وفي ظل الحراك العربي الراهن، وتداعيات الثورة في تونس وليبيا، وتصاعد المد الإسلامي بهما، وظهور الخطاب المتطرف في بعض الدول؛ فإن دول المغرب العربي تدرك ضرورة تنسيق السياسات الأمنية لمواجهة تهريب الأسلحة من ليبيا نحو منطقة الساحل، ومواجهة الجماعات الإرهابية الموالية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومحاولة هذه الدول منع كل أنواع التطرف السياسي والفكري، ويمكن هنا الاستفادة من التجربة الجزائرية الطويلة في مكافحة الإرهاب. غير أن مستقبل اتحاد المغرب العربي والضرورة الملحة لتفعيله رهينة الإرادة السياسية لقادة دول المنطقة، ومدى وعيها بالتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية والقيمية. دون أن ننسى أو نهمل الوعي الشعبي المتنامي لضرورة الوحدة والاندماج بكل أبعاده ...

**الملحق رقم 01**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

## معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن :

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة. واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها. ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى : ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الاتحاد إلى:

. تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

. تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة: تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

-في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة: - يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة: - يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:- للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة: - يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة: - تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة: - يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها(1).

المادة الحادية عشرة: - يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها(2).

المادة الثانية عشرة: - يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة(3).

المادة الثالثة عشرة: - تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة(4) القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة :- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة: - تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أونظامها السياسي.

- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة: - للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة: - للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة: - يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة: - تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ1398، و.ر الموافق لـ17 فبراير 1989 م.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن الجماهيرية العربية العظمى الليبية الاشتراكية

معمّر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

# قائمة المراجع :

## أولا / المراجع باللغة العربية :

### – 1 / الكتب :


1- عبد الباسط محمد حسن ، **أصول البحث الاجتماعي**، ط 13 ، القاهرة : مكتبة وهبة، 1998.

2- عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** . المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: الجزء الأول،.

3– عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**،الجزائر : المكتبة الجزائرية، بودواو، 2005،

4–عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات ،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، .

5- علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية** ،ط7 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،

6- مازن خليل غرايبة ، **نظريات التكامل الدولي ،دراسة نظرية تحليلية**،الأردن : مؤتة للبحوث والدراسات ،المجلد السادس ، العدد الثالث ،1991.

7- مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**، ط 2، سوريا : دار الفكر ، ، 1988،.

8– مصطفى عبد الله ، أبو القاسم خيثم ، **قضايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية والتطبيق**، د ط، بنغازي، الجامعة المفتوحة، 1997،

9 - يحي أبو زكرياء ،الطريق إلى الصحراء الغربية عبر تل أبيب ، ( د ط ) ، ( د ت ن) ، ص 23- 26


### -2/ المجلات والدوريات :


1- محمد بوخبال **,مفاهيم الحراك ,الانتفاضة,** (مجلة الحوار المتمدن).العدد 3589 ، على الرابط :

http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

2- عبدالله يوسف سهر, **نظرية حجر الدومينو واختلال ميزان القوى** ،مجلة الوطن الكويت ، على الرابط :

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=132053&YearQuarter=20113

3- لعجال أعجال محمد أمين .**معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك** ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، د ت ط

4- كزرة محمد ،الخليفي الملوع ،بلدان المغرب العربي الخصائص الطبيعية / البشرية / الاقتصادية ،المركز التربوي الجهوي بطنجة ، (د ت ط ).

5- أحنصال سعيد ،**مدخل لفهم الحراك الشعبي**،"مجلة الحور المتمدن"-العدد: 3902 – ، على نفس الرابط السابق .

6- عبد الله عمر.**إضاءة على بعض ملامح الرّبيع العربي وتداعياته**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. على الرابط :

http://www.dohainstitute.org/release/a8fa4593-e44b-482e-8bb5-93fecebafcf6

7- نواف عبد الرحمن القديمي ،**الاسلاميون و ربيع الثورات الممارسة المنتجة للأفكار**، مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات افريل2012

http://www.dohainstitute.org/release/881543a9-bcf9-4893-bedc-7733797beabc

8- عامر صالح، **"الربيع العربيّ وخيار الديمقراطيّة: الأسباب – المخاطر – الآفاق،"**، مجلة الحوار المتمدّن (العراقيّة)، 2011/09/27

9- مهدي تاج ، **مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديموقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات 2012/12/12

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/201222293539322151.htm

**-3/ الرسائل والمذكرات :**

1-إدريس نبيل ، **اتحاد المغرب العربي ،المقاربة بين المؤسسات والواقع السياسي** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في.العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2000.

2- لعجال أحمد محمد الأمين ، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي** ،( مذكرة تخرج لنيل الدكتوراه)،جامعة الجزائر ، 2007/2006

**4- الموضوعات الالكترونية ( على النت ) :**

1- مصطفى صايج . **اتحاد المغرب العربي .. وماذا بعد؟** البلاد أون لاين يوم 2013/03/15 على الساعة 10.25 على الرابط :

http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=16305

2- جمال حدار .**تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي**. موقع سياسة يوم 2013/03/15 على الساعة 13.05 على الرابط

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3013.html

3-أحمد يوسف أحمد .**الحراك العربي والاتحاد المغاربي** .يوم 2013/03/20 على الساعة 18.15 على الرابط :

http://www.alarab.co.uk/algeriatoday/display.asp?fname=\2012\02\02-24\828.htm

4-إدريس لكريني .**الثورات العربية ومستقبل المغرب العربي** . يوم 2013/03/20 على الساعة 18.30 على الرابط :

http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/11/225821.html

5- إيمان أحمد رجب (محرر)، **المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة العدد : 184 أبريل 2011 على الرابط : http://acpss.ahram.org.eg/index_arabic.asp

6- سداد جواد التميمي، **نظريات الثورات العربية و مقولة ابن خلدون 2012** ، الجمعة, ديسمبر 2012، 13:17

http://www.m3arej.com/article/2010-07-15-21-45-04/5912

7- زبير سلطان –**الحراك الشعبي العربي. الأسباب والجذور** ، مركز الجزيرة للدراسات آخر تحديث السبت 23 جويلية 2011

http://www.syria-news.com/dayin/mosah/readnews.php?id=8104

8-سلامة كيلة،(الجزيرة نت)،**الأسباب الموضوعية للحراك الشعبي**، الخميس 1434/2/27 هـ - الموافق 2013/1/10 م

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/63ed2bef-f35a-40f9-95f7-75d24eb9062b

9- محمد سيد بركة، **الثورات مفهومها وأسبابها**، مركز الجزيرة للدراسات . بتاريخ2012 Jun 15 ،

10 - واشنطن بوست: **دول المغرب العربي تعتمد مساراتها «المختلفة» صوب الإصلاح**، نشر: الإثنين 31 ديسمبر 2012 - 7:25 م

http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31122012&id=44eec4fa-1a29-49e2-b56d-a2d99b801107

11- - امحند برقوق: **الجزائر غير معنية بالاضطرابات التي تعرفها المنطقة ، على الرابط :** http://www.djazairess.com/alahrar/21132

12- احمد العاني ، الحراك الشعبي في الوطن العربي والديمقراطية ، على الرابط :

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17101

13- بلال عبد الله، **المغرب العربى بين التكامل الإقليمي والتفتت الجيوبوليتيكي** ، ملف الأهرام الإستراتيجى، على الرابط :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=858832&eid=6015

14- عبد العلي حامي الدين،**بناء المغرب العربي سيناريوهات المستقبل ، على الرابط :**

http://www.alquds.co.uk/index.asp? =data\2013\03\03-01\01qpt480.htm

**ثانيا/ باللغة الأجنبية :**

**1- الكتب :**

1-Hannah Arendt, **Essai sur la révolution**, 1963. Trad. fr. Gallimard, 1967. Reed. 1985

**2- الموسوعات والقواميس :**

1-LE PETIT LAROUSSE illustré 2011, Editions Larousse, 2010,